السودان: نظرة في تعثر بناء الدولة

د. النور حمد

مقدمة

إذا جاز لنا أن نعرِّف "الربيع العربي" بأنه حراكٌ جماهيريٌّ سلميٌّ من أجل التخلص من الأنظمة الدكتاتورية العسكرية، أو الأنظمة الديكتاتورية المدنية، التي انبثقت عن أنظمةٍ عسكرية، وأن هذا الحراك يهدف بشكلٍ رئيسٍ إلى إقامة أنظمة ديمقراطية تعددية حقيقية، وإقامة دولٍ يسود فيها حكم القانون، وتتحقق فيها العدالة الاجتماعية، فإن بإمكاننا القول، وفقًا لهذا التعريف، إن "ربيع السودان" قد استمر لعقود! ظلت مساعي الشعب السوداني المتصلة من أجل تحقيق حالة حكم أفضل، تتعرض للإجهاض بصورٍ متتابعة، منذ الاستقلال عن الحكم البريطاني في يناير 1956 وحتى وقتنا الراهن. أكمل الحراك الشعبي الهادف للتغيير في السودان، ممثلاً في أنشطة القوى الحزبية، والحركة النقابية المطلبية، وفي حراك المجتمع المدني، حتى الآن، قرابة الستين عامًا. شمل هذا الحراك المستمر من أجل تحقيق نظامٍ ديمقراطيٍّ حقيقيٍّ، وعدالة اجتماعية شاملة، جميع فترات الحكم الوطني؛ التي حكمت فيها أنظمةٌ عسكرية، والتي حكمت فيها أنظمةٌ ديمقراطية. ولأسباب عدة، سيرد ذكرها لاحقًا، ظل فشل أنظمة الحكم الديمقراطي يستدعي الانقلابات العسكرية بصورةٍ متكررة.

ساد حكم العسكريين في السودان، الغالبية العظمى من مجمل سنوات حقبة ما بعد الاستقلال. فمن بين ثمانيةٍ وخمسين عامًا، هي عمر استقلال السودان، حكم العسكريون سبعةً وأربعين عامًا، بينما حكمت الأنظمة الديمقراطية الحزبية أحد عشر عامًا فقط، تمثّلت في ثلاث فترات قصيرة. وبسبب التركيبة الطائفية للقوى الحزبية السودانية، افتقد السودان الممارسة

الديمقراطية الرشيدة، في كل فترات الحكم الديمقراطي القصيرة التي اتفقت له. فقد ظلت الأحزاب الطائفية تعتدي على النهج الديمقراطي، وتقترب، في بعض المنعطفات، من خلق ما يمكن أن يوصف بأنه ديكتاتورية مدنية. أصابت أساليب الأحزاب الطائفية التقليدية في الحكم، ونفورها من المثقفين، الطبقة الوسطى المدينية، وطبقة الانتلجنسيا التي لا تدين لها بالولاء، باليأس والقنوط من امكانية تحقيق نظام ديمقراطي، وأسلوب حكمٍ يسمح بالنمو وبناء الدولة الحديثة. شجّعت ريبة القوى الحديثة تجاه النظام الديمقراطي الذي تسيطر عليه القوى الطائفية، العسكريين وحفزتهم على الاعتداء على الديمقراطية ثلاث مرات، كما سلفت الإشارة. ومن الناحية العملية، فقد ظلت القوى الحديثة المتمثلة في المهنيين والعاملين في الخدمة المدنية وفي قطاعات العمال في مواقع الانتاج الحديثة ترحب بالانقلابات العسكرية، كلما ضاقت بمسلك الأحزاب الطائفية. حدث ذلك الترحيب الشعبي الواسع لدى انقلاب الفريق عبود عام 1958، وحدث بقدر أكبر لدى انقلاب العقيد جعفر نميري عام 1969.

ما يميز الحراك الاجتماعي في التجربة السودانية الطويلة القاصدة نحو التغيير، مقارنةً بغيرها من التجارب العربية، أنها تخللتها ثورتان شعبيتان سلميتان، (ثورة أكتوبر 1964) و(ثورة أبريل 1985)، نجحتا في إزاحة نظامين عسكريين. ومع ذلك، لم يأت ربيع السودان الطويل أُكله بعد! بل على العكس من ذلك تمامًا، فالأمر لم يقف عند مجرد الاجهاضات المتكررة لحراك التغيير وإفشال مساعيه لتحقيق مقاصده، وإنما تعدى ذلك إلى حدوث حالةٍ من التراجع المطّرد، شملت سائر جوانب الحياة السودانية فكريًا وسياسيًا واقتصاديًا واجتماعيا. فعبر هذه المسيرة المستمرة من التراجع المطرد، كانت الحكومات المتعاقبة، خاصة العسكرية، تتغول على المساحة التي يشغلها العمل النقابي المستقل ومنظمات المجتمع المدني. فانكمشت مساحة العمل النقابي والنشاط الأهلي، والقدرة على الرقابة الفاعلة، التي جرى تكسيرها بمختلف الطرق. انتهجت القوى الحاكمة باستمرار نهج اختراق العمل المطلبي، فأضعفت فاعليته. حتى ليمكن

القول إن السلطة الحاكمة قد أصبحت، في الحالة التي تمثلها سلطة الإنقاذ الحالية، هي الكل في الكل. فالحكومة في دولة ما بعد الاستقلال في السودان ظلت تسير باستمرار في وجهة أن تصبح هي المشرِّع، والمنفِّذ، والقاضي، والحكومة والمعارضة في آنٍ معًا، وقد وصل كل ذلك، في اللحظة الراهنة، إلى نهاياته القصوى.

مارس السودان مع بداية استقلاله من الحكم البريطاني المصري في عام 1956، نظامًا ديمقراطيًا برلمانيًا قائمًا ــ من الناحية الشكلية على الأقل ــ على تعدديةٍ حزبيةٍ، وحريةٍ للتنظيم والتعبير، وانتخاباتٍ حرة. غير أن أول ديمقراطية فيه 1956 –1958، تم وأدها بعد عامين فقط من الاستقلال بانقلاب الفريق إبراهيم عبود الذي تجمع الروايات أن رئيس وزراء السودان آنذاك، السيد، عبد الله خليل، المنتمي لحزب الأمة، هو الذي أوعز للعسكر بأن يتقدموا ليستلموا منه السلطة. ويُعزى تسليمه السلطة للعسكريين إلى التنسيق بين خصميه التقليديين؛ الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي لإسقاط حكومته، تحت رعايةٍ مصرية[1]. ويبدو أن عبد الله خليل كان يخشى أن يضع ذلك التنسيق بين المصريين وبين الحزبين الاتحاديين، السودان مرة أخرى تحت السيطرة المصرية، بعد أن أعلن استقلاله عن كلٍّ من بريطانيا ومصر قبل عامين فقط من ذلك التاريخ. أيضًا، شهدت تلك الفترة حالة اضطرابٍ شديدة، كانت أكبر، في ما يبدو، مما يمكن أن تحتمله دولةٌ وليدة. فقد نشب نزاعٌ بين الحكومة الوطنية الوليدة من جهة والجبهة المعادية للاستعمار واتحاد نقابات العمال الذين قدموا مطالب بعضها يتعلق

[1] في مخطوطة منشورة الكترونيا بـ : "موقع الفكرة الجمهورية"، كتب الأستاذ محمود محمد طه: "كانت الحكومة ائتلافية بين حزب الأمة، وحزب الشعب - حزبـي الطائفتين ذواتي الخصومة التقليدية، طائفة الأنصار، وطائفة الختمية. ودخلت البلاد في أزمة سياسية من جراء عدم الانسجام في الوزارة، وبروز الاتجاه للالتقاء بين الحزب الوطني الاتحادي، الذي كان في المعارضة، وحزب الشعب، عن طريق وساطة مصر. فسافر رئيسا الحزبين، السيد إسماعيل الأزهري، والسيد على عبد الرحمن، إلى مصر، لهذا الغرض. ولقد نسب لرئيس الوطني الاتحادي تصريح ، بمصر، يعترف فيه باتفاقية 1929، التي كانت حكومة السودان الشرعية قـد ألغتها.. (وهي الاتفاقية التي أُبرمت في الماضي بين دولتي الحكم الثنائي، بريطانيا، ومصر، بينما كان السودان غائبا، تحت الاستعمار، فأعطت السودان نصيبا مجحفا من مياه النيل، بالنسبة لنصيب مصر. وكان ذلك الاعتراف بالاتفاقية بمثابة مساومة مع مصر لتعين الحزب على العودة للحكم. كما صرح رئيس حزب الشعب، بمصر، بأن حزبه يقف في المعارضة) **!!** صحيفة **أنباء السودان** 1958/11/15، صحيفة **الرأي العام** 1958/11/9). في هـذا الجو السيـاسي الذي يهدد استقـلال البلاد، وسيادتـها، بالتدخـل الأجنبي، سلم السيد عبد الله خليل رئيس الـوزراء، الحكـم للجيش.. (أقوال الفريق عبود في التحقيق الجنائي حـول الانقـلاب بعد ثورة أكتوبر 1964، إبراهيم محمد حاج، **التجربة الديمقراطية، وتطور الحكم في السودان)**. على الرابط:
http://www.alfikra.org/chapter_view_a.php?book_id=277&chapter_id=3&keywords=الديباجة
استرجاع في 28 يناير 2014.

بتحسين أوضاع العاملين وبعضها الآخر سياسي، فتجاهلتها الحكومة ما أدى إلى إضراب 42 نقابة، مثلت في مجموعها 98% من مجموع القوى العاملة في البلاد[2]. مهد ذلك الجو المضطرب للعسكريين لكي يقبلوا عرض السيد عبد الله خليل رئيس الوزراء المنتخب ديمقراطيًا، باستلام السلطة ووأد الديمقراطية الوليدة.

ظل مشروع البناء الوطني لدولة ما بعد الاستقلال في السودان متعثرًا، وظل خطه العام يسير من سيّءٍ إلى أسوأ. فبعد خمسةٍ وخمسين عامًا من الاستقلال، عجزت النخب السودانية العربية الإسلامية الممسكة بمفاصل السلطة والثروة في السودان، في إقامة دولة المواطنة، وفي الاعتراف بالتنوع، فانفصل جنوب السودان في يوليو 2011، بعد حربٍ ضروسٍ طويلةٍ عطّلت النمو لدى الطرفين لنصف قرنٍ تقريبًا. بانفصال الجنوب فقد السودان ثلث أراضيه، وما يصل إلى ثلثي ثرواته الطبيعية[3]. أيضًا، بسبب الانقلابات العسكرية وطبيعتها القمعية، واستهدافها المستمر للحراك الاجتماعي المتمثل في نشاط القوى العاملة، واستهدافها الأكاديميين والمثقفين الناقدين، فقد السودان خير ما أنتجه نظامه التعليمي من عقول. بدأت هجرة السودانيين إلى خارج البلاد، في حجمها وصورتها الملحمية mass exodus، في منتصف فترة حكم الرئيس نميري بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية. وفي العقدين الماضيين الأخيرين التي حكم فيها الاسلاميون، هاجر من السودان مئات الآلاف بسبب تواصل تدهور الدخل من الوظائف، وتدهور الخدمات، وارتفاع تكاليف المعيشة بالقدر الذي أصبح به الراتب الحكومي الشهري لا يغطي لأكثر من 5% من الحاجة الشهرية للأسرة. خرجت من السودان زبدة العقول التي انتجها نظامه التعليمي؛ من علماء ومهنيين وكتاب ومفكرين وفنانين. ولم تكن دوافع تلك الهجرة اقتصاديةً كلها، إذ هاجر كثيرون بسبب الاعتقالات السياسية المتكررة، والتعذيب، والمتابعات

---

[2] محمد سعيد القدال، **معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني**، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 1999، ص 97.

[3] أكدت وزيرة الدولة بوزارة البيئة والغابات فدوى شواي دينق أن السودان سيفقد بعد انفصال الجنوب ثلثي الغابات وأن مساحتها سوف تتقلص إلى 11%. صحيفة **الصحافة**، الخرطوم،13 يونيو-2011 ، العدد 6432. كما فقد السودان بعد انفصال الجنوب أكثر من ثلثي انتاجه النفطي كما أعلنت الحكومة.

الأمنية، وسياسة تكميم الأفواه، وحرمان الأفراد ذوي الطاقة والكفاءة من أن يكونوا فاعلين في مجتمعهم.

أما هجرة عامة السودانيين، خاصةً فئة الشباب، التي بدأت منذ منتصف السبعينات، فقد تزايدت، هي الأخرى، في العقدين والنصف الأخيرين اللتين حكم فيهما الإسلاميون، فبلغ عدد المهاجرين الملايين. وشملت هجرتهم، إضافة إلى الدول العربية النفطية، كلاً من أوروبا وأستراليا وأمريكا الشمالية. ورد في تقرير لوزارة العمل السودانية صدر مؤخرًا، أن عدد المهاجرين إلى خارج السودان قد بلغ في العام (2012 – 2013) وحده، 75.631 مهاجرا[4]. هذا مع ملاحظة أن تقارير وزارة العمل السودانية لا تعطي في العادة أرقامًا حقيقية، إما بسبب الغرض المتمثل في حرص الحكومة على تغطية الاخفاقات، أو بسبب عدم دقة الإحصاءات ذاتها. فكثيرٌ من المهاجرين لا يهاجرون عبر المنافذ الرسمية، وإنما يتسربون عبر حدود السودان مع الدول المجاورة، وهي حدود يشترك فيها السودان مع ست دول، (كانت تسعًا قبل انفصال الجنوب). خلاصة القول، إن أنظمة الحكم المتعاقبة في السودان قد فشلت عبر ستين عامًا في مهام البناء الوطني، بل أصبحت الدولة نفسها، في مهب الريح. فبسبب القلاقل والاضطرابات والحروب الداخلية والانهيار الاقتصادي، وتدمير المؤسسات، وتفشي الفساد، وانعدام المحاسبية، وانفراط عقد الأمن، أصبح السودان مهددا بمزيد من التفتيت، كما أصبح مصنفًا من قبل المنظمات الدولية في عداد الدول الفاشلة. احتل السودان المركز الرابع لأكثر الدول فساداً في العالم لعام 2013، بعد الصومال وأفغانستان وكوريا الشمالية، محرزًا 11 درجة من 100 درجة، بحسب مؤشر منظمة الشفافية الدولية المنشور في 3 ديسمبر 2013[5]. كما احتل المركز الثالث للدول الفاشلة في العالم لنفس العام. ولم تأت بعد السودان في درجة الفشل

[4] هجرة الكوادر السودانية: الأسباب والتداعيات، صحيفة **الإنتباهة** السودانية، الخرطوم، 2 كانون الثاني/يناير 2013.

[5] راجع التقرير الوارد في موقع منظمة الشفافية الدولية 3 ديسمبر 2013، تحت عنوان: CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX http://www.transparency.org/news/pressrelease/corruption_perceptions_index_corruption_around_the_world_in_20.13. (استرجاع في 8 يناير 2014).

سوى دولتين، هما جمهورية الصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية[6]. وهكذا يمكن تلخيص تجربة الحكم الوطني في السودان، لمرحلة ما بعد الاستعمار، في أنها تجربة اتسمت في جملتها بالتراجع المطرد، بل والفشل.

التركيبة السياسية السودانية

لفهم حالة التراجع السودانية المطردة، لابد من وصفٍ موجز للتركيبة السياسية لهذه البلد متعدد الأعراق، متعدد الأديان، متعدد اللغات، متعدد الثقافات، والتعريف بأهم القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة فيه. ويمكن القول عمومًا إن الخارطة السياسية السودانية خارطةٌ كبيرةٌ ومتداخلة. والأحداث السياسية التي جرت في العقود الست الماضية التي أعقبت الاستقلال الذي تحقق في 1956، أحداثٌ جمة. ولذلك ليس من الممكن القيام بتتبعٍ رصديٍّ تفصيليٍّ لكل تلك الأحداث والتغيرات، مما ازدحمت به هذه الخارطة السياسية المعقدة، في ورقةٍ ليس هذا غرضها. ولكن، مع ذلك، لابد من توصيفٍ وتعريفٍ إجماليين يعينان القارئ غير المتابع عن كثب للحالة السودانية، وغير الملم إلمامًا موسّعًا بخلفيات الصراع السياسي بين القوى السودانية لفترة ما بعد الاستقلال، لتتضح له أسباب تراجع قوى الحراك المطلبي وتضاؤل قدرات القوى التي تطلب التغيير، وتراجع مجمل الأحوال ما جعل مؤسسة الدولة ذاتها، تقف على حافة الخطر.

الحزبان السودانيان الكبيران اللذان ظهرا بحوالي عشر سنوات قبل استقلال السودان، الذي تحقق في الأول من يناير 1956، أصبحا الحزبين المسيطرين على مجريات الحراك السياسي عقب الاستقلال مباشرة. وقفت وراء كل واحدٍ من

[6] راجع مجلة Foreign Policy، http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/06/24/2013_failed_states_interactive_map (استرجاع في 8 يناير 2014)

هذين الحزبين الكبيرين، إحدى الطائفتين الدينتين الكبيرتين اللتين تقتسمان ولاء القطاع الأعرض من الجمهور. فجماهيرية هذين الحزبين لم تكن بسبب برامجهما السياسية، بقدر ما كانت نتيجة لظروفٍ تاريخية تعود إلى القرن التاسع عشر، يعود إليها تبلور الولاء الديني لأكثرية الجمهور السوداني، الذي تتمتع به هاتان الطائفتان الكبيرتان اللتان نشأ في حضنيهما هذان الحزبان الرئيسان.

طائفة "الختمية"، التي رعت الحزب الاتحادي الديمقراطي، في تخلُّقاته المختلفة حتى أخذ اسمه هذا، في عام 1967، طائفةٌ دينيةٌ نشأت حول أسرة المراغنة[7]، منذ بدايات القرن التاسع عشر، في فترة الاحتلال المصري التركي للسودان. كما أن اندلاع الثورة المهدية في بداية الثمانينات من القرن التاسع عشر نفسه، واستقطابها لسكان الريف خاصةً في غرب السودان، بسبب ادعاء صاحبها المهدية، ونجاحها في القضاء على الاحتلال التركي المصري للسودان، قد شكل مرتكزًا لقوةٍ دينيةٍ جديدة، نمت بسرعةٍ شديدةٍ ووقفت بإزاء طائفة الختمية. عارض زعماء الختمية الثورة المهدية حال اندلاعها، ووقفوا إلى جانب الحكم الخديوي في السودان، بحكم مصالحهم المرتبطة بوجوده. ولكن، لما بدا لهم رجحان كفة الثورة المهدية، وقرب انتصارها، اضطُّروا لمغادرة السودان، ولم يعودوا إلا مع جيوش الغزو الإنجليزي المصري الذي قوض أركان الدولة المهدوية في عام 1898. وحين بدأ الحراك السوداني العام المطالب باستقلال السودان، وبدأت الحركة الوطنية المطالبة بالاستقلال في التبلور، كانت هاتان القوتان الدينيتان قد تحولتا إلى طائفتين تقاسمتا غالبية الجمهور السوداني، خاصة السواد الأعظم من جماهير الريف. ولقد أصبحت هاتان الطائفتان، بفعل الأساليب الاستعمارية البريطانية المعتمدة

---

[7] يرجع اسم أسرة المراغنة إلى السيد محمد عثمان الميرغني الملقب بـ "الختم" الذي قدم إلى السودان من الحجاز في القرن التاسع عشر. أخذ السيد محمد عثمان الميرغني الطريق على السيد أحمد بن إدريس في الحاجز. في السودان تزوج السيد محمد عثمان الميؤغني من امرأة سودانية في مدينة بارا بإقليم كردفان في غرب السودان الأوسط، وأنجب منها ابنه السيد، محمد الحسن الميرغني. تم ابتعاث السيد محمد الحسن الميرغني بواسطة أبيه المقيم في مكة لتأسيس الطريقة في السودان. طاف السيد محمد حسن الميرغني بأقاليم السودان وحقق نجاحا باهرا في خلق الاتباع. اختار السيد محمد الحسن الميرغني في بداية أمره مدينة سواكن على البحر الأحمر مكانا للإقامة. لكنه ما لبث أن رحل عنها إلى مدينة كسلا في شرق السودان. وطد السيد محمد الحسن الميرغني وابنه السيد محمد عثمان الأصغر أركان الطريقة الختمية في شرق السودان والجزيرة والإقليم الشمالي، وأصبح لها بمرور الزمن الملايين من الأتباع. راجع، محمد ابراهيم أبوسليم، **بحوث في تاريخ السودان: الأراضي ـ العلماء ـ الخلافة ـ بربر ـ علي الميرغني**، دار الجيل بيروت، 1992 ص ص 160 – 165.

على مقولة "فرِّق تسُد"، عدوتين لدودتين. يضاف إلى ذلك، أن الدولة المهدوية علي يدي خليفة المهدي، عبد الله بن محمد بن تورشين (1846 – 1899)، الملقب بـ "التعايشي"، نسبةً إلى عشيرته (التعايشة) المقيمين بإقليم دارفور في أقصى غرب السودان، أحدثت استقطابًا جهويًا حادًا، وأذاقت سكان الشمال والوسط النيلي، صنوفًا من البطش والتنكيل، جعلتهم يتطلعون بشدة إلى زوالها[8]، حتى بلغ سكان الوسط والشمال النيلي درجة التعاون مع القوة الانجليزية المصرية الغازية التي احتلت السودان وقضت على الدولة المهدوية. وحين عاد زعماء الطائفة الختمية من خارج البلاد عقب سقوط الدولة المهدوية، وقف سكان منطقتي النيل الشمالي والأوسط، بصورة عامة، وراء طائفة الختمية، في حين وقفت جماهير ولايات السودان الغربية والغرب الأوسط، والنيل الأبيض، بصورة عامة، وراء طائفة الأنصار. وهكذا نشأ حزب الأمة كذراع سياسي لطائفة الأنصار "أنصار المهدي"، ونشأ الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي تشكل من اندماجات حزبية، على مراحل، كذراعٍ لطائفة الختمية.

انقسمت الطائفتان الكبيرتان في توجههما في فترة الحكم الاستعماري الثنائي الانجليزي المصري في السودان. ففي حين أصبحت طائفة الأنصار تميل إلى البريطانيين، كانت طائفة الختمية تميل نحو المصريين. وفي إطار هذا الانقسام الواضح، الذي أخذ يدل دلالةً واضحةً، على أن مستقبل الحياة السياسية السودانية سوف تتحكم فيه القوتان الطائفيتان الأكبر، حاول طلائع المتعلمين أن يعملوا، في بداية أمرهم، خارج إطار تلكما القوتين الطائفيتين، وشرع قطاعٌ كبيرٌ منهم في إقامة كيانات سياسية مستقلة عن الأوعية الطائفية التي أسهم الحكم البريطاني في تكوينها. غير أن السلطات البريطانية رفضت التفاوض معهم بدعوى أنهم لا يمثلون الجمهور السوداني. وكانت الإدارة البريطانية تفضل التعامل مع الزعماء الدينيين وزعماء القبائل

[8] كان الخليفة عبد الله التعايشي، من أوائل الذين ناصروا الإمام المهدي في دعوته وثورته على الحكم الخديوي المصري التركي، ولذلك جعل منه المهدي خليفة له. أغضب ذلك أقرباء المهدي من "الأشراف" الذين كانوا يرون أنهم الأولى بالخلافة. تمرد "الأشراف" على الخليفة عبد الله التعايشي، وقضى الخليفة على ذلك التمرد وأعدم قادته. منذ تلك اللحظة تحول نظام الخليفة عبد الله إلى الاعتماد على الجهوية. أسند الخليفة كل وظائف الدولة المفتاحية إلى أقاربه وعشيرته، ومارس قمعا شديدا ضد سكان الوسط والشمال النيلي الذين مثلوا النخب المتنفذة في مركز السودان منذ قرون.

كممثلين للشعب. لكن، مع بروز الطائفتين الكبيرتين كقوتين اقتصاديتين، بسبب ما تلقّيتاه من الإدارة البريطانية من دعم اقتصادي مقدر، تمثّل في حيازة الأراضي وامتلاك مؤسسات اقتصادية حديثة، خاصة طائفة الأنصار، يضاف إلى ذلك تهميش السلطات البريطانية لطلائع المتعلمين وتعمُّدها إفقارهم، اضطروا للانضمام إلى حزبيْ الطائفيين الكبيرتين. فمؤتمر الخريجين الذي تأسس في عام 1938 كتنظيم "لا طائفي" لطلائع المتعلمين، ما لبث أن تحولت أكثرية أعضائه إلى منتسبين لواحدٍ من الحزبين التابعين للطائفتين[9]. وهكذا أصبحت غالبية طلائع المتعلمين هي القوة المحركة لهذين الحزبين الطائفيين.

مآلات الذين ابتعدوا عن الطائفتين:

الذين رفضوا الانضمام إلى الطائفتين من طلائع المتعلمين كونوا أحزابًا صغيرة لم تتمكن من إحداث أثرٍ كبيرٍ على مجريات السياسة في السودان، خاصةً في السنوات التي أعقبت الاستقلال مباشرة. غير أن الشيوعيين أخذوا في النمو في القطاعات الحديثة التي يمثلها المثقفون والموظفون والعمال والطلاب. ولقد بان ذلك جليًا في دور الشيوعيين في انجاح ثورة أكتوبر 1964 عن طريق العصيان المدني[10]. وكان لتغلغل الشيوعيين في نقابات العمال والاتحادات المهنية دورٌ كبيرٌ في نجاح ثورة أكتوبر. وهكذا أبرزت ثورة أكتوبر القوى التي وقفت في مناوئة الطائفية، وجعلتها تحرز تقدمًا مضطردًا في الأوساط المتعلمة، وسائر القوى الحديثة العاملة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمة المدنية، وفي الحركة الطلابية داخل الجامعات السودانية. أصبحت هذه القوى، التي عُرفت في ما بعد بمسمى "القوى الحديثة"، تتسبب في إحداث كثيرٍ من الحرج للحزبين التقليديين الكبيرين، بكشف ضعف أدائهما في صحافتها وندواتها، ومن داخل البرلمان أيضًا. فدوائر الخريجين، وهي دوائر مخصصة في قانون

---

[9] Mahmood Mamdani, **Saviors and survivors: Darfur, politics, and the war on terror**, Pantheon Books, New York, 2009, p172.

[10] ديدار فوزي روسانو، **السودان إلى أين؟**، (ترجمة: مراد خلاف)، الشركة العالمية للطباعة والنشر، السودان، 2007، ص 148

الانتخابات السوداني، للصفوة المتعلمة، أصبحت تأتي إلى البرلمان بالنواب الشيوعيين. وبصورةٍ عامة يمكن القول، إن القوتين ذوات المرتكزات الفكرية المذهبية؛ أعني الشيوعيين والإخوان المسلمين، أخذتا تأكلان قليلاً، قليلاً من الرصيد الجماهيري للحزبين الكبيرين. وفي نفس الوقت كانتا تأكلان من رصيد بعضهما عن طريق الكيد السياسي المتبادل، مما سيرد شيءٌ من الحديث عنه لاحقًا.

في هذا الحراك السياسي السوداني مثل الجنوبيون كتلةً منفصلةً ظلت تطالب منذ البداية بالحكم الذاتي. ولم تكن الهوية الجنوبية هي العنصر الوحيد الذي برز داخل الكيان السوداني الكبير، إذ ظهرت حركات أخرى أخذت تطالب بالحكم الذاتي الإقليمي. فقد تكون تنظيم لقبائل البجة التي تسكن في شرق السودان، كما تأسس اتحاد لقبائل النوبة التي تسكن جبال النوبة بوسط السودان، وانطبق ذلك أيضًا على إقليم دارفور. حاولت بعض العناصر المتعلمة من هذه الأقاليم إنشاء قوى إقليمية تنازع سيطرة الأحزاب التقليدية على هذه المناطق. فقد ساء هؤلاء المتعلمين من أبناء هذه الأقاليم المهمشة أن يروا أن ممثليهم الذين يتم انتخابهم في هذه الدوائر الإقليمية ليصبحوا ممثلين لها في البرلمان لا ينتمون أصلاً إلى تلك المناطق. فالأحزاب الطائفية اعتمدت على الولاء الطائفي لجمهور الأرياف، وأصبحت تبعث بمرشحين من العاصمة وما حولها، ليعبروا إلى البرلمان من دوائر الهامش تلك، استجابة لمجرد إشارة من زعيم الطائفة لجمهورٍ ريفيٍّ، من طبعه أن يطيع كل ما يشير به عليه زعيم الطائفة. فأصبح ممثلو كثير من تلك الدوائر في المناطق المهمشة أفرادٌ من برجوازية المدن الذين يريد الحزب أن يمنحهم مقاعد في البرلمان، رغم أنهم لا تربطهم، في حقيقة الأمر، أي صلة بأهل تلك الدوائر الانتخابية الريفية التي يأتون نوابًا عنها. فهم لا ينتمون إليها، ولم يعيشوا فيها، ولا يعرفون شيئًا عن

مشاكلها، بل بعضهم يتحول ليصبح وزيرًا في الحكومة المركزية، وتصبح الدائرة، من الناحية العملية، بلا ممثلٍ يحمل هموم أهلها[11].

بعد عامٍ واحدٍ من ثورة أكتوبر وعودة الديمقراطية، ضاقت الأحزاب الطائفية ومعهم جبهة الميثاق الإسلامي بقيادة حسن الترابي، بنشاط الشيوعيين ولمعان نجمهم في الحياة السياسية، ونقدهم المستمر للأداء الحكومي من تحت قبة البرلمان، واستقطابهم المتزايد للمتعلمين ومقاومتهم القوية لمشروع الدولة الدينية الذي أطل برأسه مباشرة بعد الاستقلال في ما سمي باللجنة القومية للدستور[12]. عقب فوز الشيوعيين بأحد عشر دائرة في انتخابات 1965 التي أعقبت ثورة أكتوبر، انتهز الإخوان المسلمون في "جبهة الميثاق الإسلامي"، حادثةً معزولةً لشابٍ متهور قيل أنه أساء للبيت النبوي في ندوة سياسيةٍ عامة، جرت في معهد المعلمين العالي بأمدرمان. قامت جماعة جبهة الميثاق الإسلامي التي يقودها حسن الترابي بنسبة ذلك الطالب المتهور إلى الحزب الشيوعي، رغم أن الحزب الشيوعي تبرأ من ذلك الطالب ومما قاله، ونفى أن يكون عضوًا من أعضائه[13]. استنادًا على تلك الحادثة الفردية المعزولة، افتعل جماعة جبهة الميثاق الإسلامي تظاهرات صاخبة ألهبوا فيها العواطف الدينية لدى العامة. أخذت تلك التظاهرات تندد بالإلحاد وتنادي بحل الحزب الشيوعي السوداني، وطرد نوابه المنتخبين من البرلمان. وركب الحزبان الكبيران صاحبا أكثرية النواب في البرلمان تلك الموجة، إذ وجداها فرصةً سانحةً للتخلص من الشيوعيين، فجرى تعديل الدستور، وتم حل الحزب الشيوعي وطرد نوابه المنتخبين من البرلمان.

---

[11] راجع حيدر إبراهيم علي، **السودان الوطن المضيع**، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ج م ع، 2011، ص 52 – 53.

[12] بدأ الحديث عن الدستور الإسلامي في اجتماعات اللجنة القومية للدستور التي شكلها مجلس الوزراء في 22 سبتمبر 1956، أي بعد تسعة شهور فقط من الاستقلال. تقدم ميرغني النصري باقتراح بإضافة كلمة "إسلامية" إلى مسمى جمهورية السودان، وقال إن تعديله ينبني على الرغبة الشعبية الواضحة التي ما فتئت تنادي بالدستور الإسلامي "حتى غدا مطلبًا شعبيًا تبلور في سياسات الأحزاب الكبرى". وايد الاقتراح بالتعديل عمر بخيت العوض، مشيرا إلى منادة الحزب الوطني الاتحادي بالدستور الإسلامي، مضيفًا أن جماهير حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي لا تريد غير الإسلام. راجع: يوسف محمد علي، **السودان والوحدة الوطنية الغائبة**، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أمدرمان، السودان، 2012، ص ص 44 – 60. وراجع أيضًا: محمد سعيد القدال، **الإسلام والسياسة في السودان**، دار الجيل بيروت (1992) (ص. ص. 149- 155).

من أسباب وقوف الرئيس إسماعيل الأزهري والاتحاديين ضد الشيوعيين وركوبه الموجة الداعية لحل حزبهم، المنافسة الحادة التي واجهها الأزهري والاتحاديين في انتخابات الدائرة الجنوبية في أمدرمان التي أخذ الشيوعيين يستولون، بصورةٍ متناميةٍ، في انتخاباتها المتعاقبة على جماهير الحزب الاتحادي. وتقع هذه الدائرة في قلب مدينة أمدرمان، المعقل التاريخي للحركة الاتحادية. ولقد تمكن الشيوعيون بعد ثلاث جولات من الانتخابات انتزاع تلك الدائرة من الاتحاديين. ولهذه الدائرة، إضافةً إلى ما تقدم، أهميةٌ خاصة، فهي الدائرة التي كان يترشح فيها الرئيس إسماعيل الأزهري. كما أن الشيوعيين في جو تلك المنافسة الحادة، أخذوا يوغرون صدر الأزهري بكتابتهم عمودًا يوميًا ضده، اتسم بالسطحية والهزل والإسفاف، ما أكسبهم عداء الاتحاديين[14]، خاصةً أن الأزهري كان أبرز آباء الاستقلال السوداني.

أيضًا، جرت في عام 1968 (فترة الديمقراطية الثانية)، محاكمةٌ بتهمة الردة، للمفكر الإسلامي الإصلاحي، الأستاذ محمود محمد طه. وقف وراء تلك المحاكمة القصر الجمهوري ممثلاً في الاتحاديين، مستغلاً بعض رجال القضاء الشرعي، وبعض علماء الدين، وبعض المحسوبين على جبهة الميثاق الإسلامي التي يقودها الدكتور حسن الترابي. وكان الأستاذ محمود محمد طه ناقدًا قويًا لحل الحزب الشيوعي السوداني في عام 1965، وللتلاعب بالدستور، ولمشروع الدستور الإسلامي[15]. كما كان ناقدًا قويًا لزعامة جمال عبد الناصر للعالم العربي إذ أصدر بعد هزيمة يونيو 1967 كتابين هما "التحدي الذي يواجه العرب"، و"مشكلة الشرق الأوسط". استغل بعض الاتحاديين في مجلس السيادة وهو رئاسة الجمهورية وضعهم

[14] محمد سعيد القدال، **معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني**، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 1999، ص 148.

[15] أصدر الأستاذ محمود محمد طه كتابا في الرد على المبررات التي حاول أن يسوقها الدكتور الترابي في كتابه "أضواء على المشكلة الدستورية"، لتبرير تعديل المادة (2) 5 من الدستور، حتى يتسنى حل الحزب الشيوعي السوداني وطرد نوابه المنتخبين من البرلمان. في ذلك الكتاب كتب الأستاذ محمود: "ولكن الدكتور الترابي وقف مع القشور حين ظن أن (ليس في متن الدستور ولا في مبادئ التفسير بالطبع ما يعول عليه في التفريق بين نص ونص على أساس إن هذا قابل للتعديل والآخر غير قابل). ولو كان الدكتور الترابي قد نفذ إلى لباب الثقافة الغربية لعلم أن المادة (2) 5 من دستور السودان المؤقت غير قابلة للتعديل . وهذه المادة تقول (لجميع الأشخاص الحق في حرية التعبير عن آرائهم والحق في تأليف الجمعيات والاتحادات في حدود القانون)، هي غير قابلة للتعديل لأنها هي جرثومة الدستور، التي إنما يكون عليها التفريع. وهي الدستور، فإذا عُدلت تعديلا يمكِّن من قيام تشريعات تصادر حرية التعبير عن الرأي، فان الدستور قد تقوض تقوضا تاما. ولا يستقيم بعد ذلك الحديث عن الحكم الديمقراطي إلا على أساس الديمقراطية المزيفة". راجع: محمود محمد طه، **زعيم جبهة الميثاق الاسلامي في ميزان: 1. الثقافة الغربية 2. الإسلام, (ط2)**، الحزب الجمهوري، السودان، 1968، ص 14.

فقاموا، رغم النظام الديمقراطي، باستخدام القضاء الشرعي لمحاكمة مفكر بسبب آرائه، وإصدار حكمٍ بالردة عليه. جرى كل ذلك بتنسيق مع القضاء الشرعي السوداني، وجامعة أمدرمان الإسلامية، والأزهر في مصر، ومع الهيئات الدينية بالمملكة العربية السعودية. وقد تكشفت خيوط تلك المؤامرة في خطابٍ رد به السيد خضر حمد، عضو مجلس السيادة (رئاسة الجمهورية) على تساؤلات تقدم بها الأستاذ محمد خير البدوي مستنكرا أحكام الردة في ظل نظامٍ ديمقراطي[16].

بتعديل الدستور وتغيير المادة الخاصة بحرية التنظيم أصيب النظام الديمقراطي في مقتل. ولذلك، يمكن القول إن حادثة حل الحزب الشيوعي، وطرد نوابه المنتخبين من البرلمان في عام 1965، ومحاكمة الأستاذ محمود محمد طه بالردة في عام 1968، قد مثلتا نكوصًا كارثيًا في المسار الديمقراطي في السودان، وخلقت تداعياتٍ سالبةٍ ظلت تتضخم كلما طالت المسيرة، مثلما يحدث لكرة الثلج. بعد تلك الحادثة أصبح الاسلاميون بقيادة حسن الترابي يزايدون على الحزبين الكبيرين بالشعار الإسلامي، فأخذ الحزبان الطائفيان الكبيران، رغم توسط رؤاهما واعتدالها، في مجاراة الإسلاميين في تلك الوجهة، خشية أن يسطو الإسلاميون على جماهيرهما باستخدام الشعار الإسلامي. ونتيجة للاضطهاد الذي لحق بالشيوعيين، عن طريق التلاعب بالدستور والقانون، واتضاح تحالف القوى التقليدية ضد الديمقراطية وضد تطلعات القوى الحديثة ذات الميول الحداثية اليسارية، وضد الفكر الإصلاحي الاسلامي الذي رفع رايته الأستاذ محمود محمد طه، تهيأ المناخ العام وسط النخب الحديثة لقبول الانقلاب العسكري. ويرى محمد سعيد القدال أن حالة الاحتقان السياسي وصلت ذروتها حين أصبحت هناك قوتان متضادتان. إحداهما ترفع الراية الدينية وتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي قوي وسط القوى التقليدية وتسيطر على الجمعية التأسيسية (البرلمان)، ويقودها الإمام الهادي المهدي والصادق المهدي

[16] راجع رد خضر حمد، عضو مجلس السيادة على تساؤل قدمه إليه في رسالة شخصية، محمد خير البدوي، حول ما رآه الأخير خروجا على الديمقراطية بالسماح بإصدار حكم بالردة في ظل نظام ديمقراطي، في كتاب: محمد خير البدوي: **قطار العمر في أدب المؤانسة والمجالسة**، النهار للإنتاج الإعلامي، الخرطوم، 2008، ص 402 -403.

ومعهما جبهة الميثاق الإسلامي. ويقف هؤلاء جميعًا وراء المناداة بوضع دستور إسلامي، وإقامة جمهورية رئاسية مكان الجمهورية البرلمانية. أما القوة الأخرى فهي القوة التي أصبحت في موقف حاسمٍ للدفاع عن بقائها، ضد مشروع الدولة الدينية، وما تحمله إقامتها من خطر على حريتها، بل وعلى وجودها السياسي نفسه. وقد مثلت هذا المعسكر القوى ذات النفوذ في مواقع الانتاج والنقابات المهنية والعمالية، إضافةً إلى الأحزاب الجنوبية والشيوعيين[17].

في هذا الجو من الانقسام والاستقطاب الحاد، قام انقلاب العقيد جعفر نميري في مايو 1969. رحبت القوى التي مورس ضدها التضييق وأُشهر في وجهها سلاح الدولة الدينية، والدستور إسلامي، والنظام الرئاسي، بانقلاب جعفر نميري ترحيبًا حارًا. وكانت هيئات واتحادات الخريجين والمهنيين قد رفعت قبل الانقلاب مذكرةً موحَّدةً إلى لجنة الدستور المنتظرة صياغته، تعبر فيها عن وجهة نظرها، معترضة على ما كان يجري. وقع على تلك المذكرة الاقتصاديون والجيولوجيون والمحامون والمهندسون والمستشارون القانونيون والمعلمون والأطباء والإداريون ومفتشو وزارة المالية وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا[18]. وقفت القوى الحديثة ضد ما كانت تعد له القوى التقليدية وتريد تمريره بالأغلبية الميكانيكية في الجمعية التأسيسية (البرلمان)، الذي تملك فيها الأغلبية.

اتسمت فترة الديمقراطية الثانية (1965 – 1969) بالاضطراب وعدم الاستقرار السياسي، حتى بلغ عدد حكوماتها خمس حكومات، بمعدل حكومة جديدة لكل عام. أيضًا مما زاد في قابلية القوى الحديثة لتأييد انقلاب نميري ودعمه وإخراج التظاهرات الحاشدة في تأييده، أنه جاء، حين جاء، بصبغةٍ عروبيةٍ يساريةٍ، ارتبطت من جهةٍ بالحراك اليساري الكوكبي، ومن جهة أخرى باليسار العروبي، وبمعاداة الإمبريالية والصهيونية. ولقد كان نموذج جمال عبد الناصر في مصر في تلك الفترة نموذجًا مستقطبًا لقوى اليسار العربي. وساعد في قبول

---

[17] محمد سعيد القدال، مصدر سابق، ص208.

[18] المصدر السابق، ص .208

الانقلاب أكثر لدى المثقفين والأوساط الشعبية اختيار الانقلابيين شخصًا مدنيًا لرئاسة وزارة الانقلاب هو بابكر عوض الله، الذي كان رئيسًا للقضاء، ووقف موقفًا قويًا ضد حل الحزب الشيوعي، بل وقدم استقالته عندما تجاوزت السلطة التنفيذية قرارات القضاء. وقد كان بابكر عوض الله أيضًا قوميًا عربيًا. يضاف إلى ذلك أن القوى السودانية الحديثة ظلت تعتنق الديمقراطية الاجتماعية وتهتم بما يحدث حقيقية من تحسين في حياة المواطن أكثر من اهتمامها الشكلي بحقه في الإدلاء بصوته، في ظل أنظمةٍ لا توفر فرصًا للعمل، كما لا توفر صحةً أو تعليمًا أو تنميةً حقيقية. دعم الحزب الشيوعي السوداني الانقلاب، وأصبح مشاركًا في حكومته[19]. وقد ضم مجلس الوزراء لحكومة نميري الأولى التي تم تشكيلها عقب الانقلاب مباشرةً، غالبيةً عظمى من اليساريين، من بينها ستةٌ من المعروفين بانتمائهم إلى الحزب الشيوعي[20]، [21].

زاد ثقل الشيوعيين في الساحة السياسية السودانية عقب انقلاب جعفر نميري في مايو 1969، بعد أن تحوّل حزبهم إلى قوةٍ داعمةٍ للانقلاب، حتى أضطر سكرتيره العام، عبد الخالق محجوب (1927 – 1971)[22]، إلى التوجيه بإغلاق باب العضوية أمام الراغبين في الانضمام، خشية أن تتسرب إلى الحزب العناصر الانتهازية، التي ربما بدا لها أن الحزب قد أصبح "حزب الحكومة"[23]. غير أن الخلافات سرعان ما برزت بين الشيوعيين وبين جعفر نميري وأدت إلى أن يقوم الضباط الشيوعيون، الذين ضمهم مجلس قيادة الثورة، بانقلاب مضاد في يوليو 1971. وكان هؤلاء الضباط قد شاركوا جعفر نميري في انقلابه في مايو 1969، وتم ابعادهم عام 1970، بعد أن اشتد الخلاف مع الحزب الشيوعي. فشل انقلاب الضباط

---

[19] عبد الله علي إبراهيم، **انقلاب 19 يوليو 1971 من يومية التحري إلى رحاب التاريخ**، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم السودان، 2012، ص 34 – 35.

[20] أبيل ألير، جنوب **السودان.. التمادي في نقض المواثيق والعهود**، (ط 1)، [ترجمة بشير محمد سعيد]، ميدلايت المحدودة، لندن، 1992، ص 45

[21] ذكر محمد سعيد القدال أن الوزراء الشيوعيين في حكومة نميري الأولى كانوا 4 ويخالف هذا ما أورده أبيل ألير. راجع محمد سعيد القدال، مصدر سابق، ص 215.

[22] أعدم جعفر نميري عبد الخالق محجوب عقب انقلاب الضباط الشيوعيين في يوليو 1971، وكان عمره لدى إعدامه 44 عامًا.

[23] عبد الله علي إبراهيم، مصدر سابق، ص 40

الشيوعيين بعد ثلاثة أيامٍ من توليهم السلطة، وجرت محاكماتٌ عسكريةٌ سريعة، قضت بإعدام الضباط الذين قادوا الانقلاب، إضافةً إلى أبرز قادة الحزب الشيوعي السوداني، وعلى رأسهم السكرتير العام للحزب عبدالخالق محجوب، كما سبقت الإشارة. منذ تلك اللحظة، تراجع دور الحزب الشيوعي في الساحة السياسية السودانية تراجعًا كبيرًا، ولم يعد إلى عافيته الأولى حتى يومنا هذا.

شهد عاما 1970 و 1971 وهما العامان الثاني والثالث في فترة حكم جعفر نميري، التي استمرت لستة عشرة عامًا، حدثين جسيمين عنيفين. الحدث الأول هو ضرب الجزيرة أبا على النيل الأبيض معقل طائفة الأنصار راعية حزب الأمة. فبعد أن استلم جعفر نميري السلطة وبرز الشيوعيين كقوةٍ ساندة له، لجأت بعض قيادات القوى الحزبية التقليدية التي أطيح بها، ممثلة في حزب الأمة، وحزب الاتحاديين ممثل في شخصية الشريف حسين الهندي، وقيادات جبهة الميثاق الإسلامي، وعلى رأسهم محمد صالح عمر، ومهدي إبراهيم، إلى "الجزيرة أبا" على النيل الأبيض (300 كيلومتر جنوب الخرطوم) منضمين إلى الإمام الهادي إمام طائفة الأنصار الذي كان هناك. أصبحت "الجزيرة أبا"، وهي مقر مهم من مقرات إمام طائفة الأنصار، بؤرةً لمقاومة النظام الجديد. وبدأ السلاح يصل إليها، وأخذ المتوافدون إليها يتلقون تدريبات عسكرية استعدادًا لمواجهة النظام. تأزم الوضع بين حكومة جعفر نميري وبين القوى الحزبية التي تجمعت هناك، ولم يؤدي التفاوض الذي جرى بين الطرفين إلى نتيجة. اقتحمت القوات الحكومية الجزيرة أبا وجرت مذبحة كبيرة، فخرج إمام الأنصار السيد، الهادي المهدي قاصدًا الحدود الإثيوبية، ولكن تم التعرف عليه وقُتل قبل أن يعبر الحدود السودانية الإثيوبية بمسافةٍ قصيرة.

لم تدم حالة الهدوء التي أعقبت ضرب القوى الحزبية في الجزيرة أبا، وضرب الحزب الشيوعي، طويلا. إذ سرعان ما احتشدت السنوات القليلة اللاحقة بالمحاولات الانقلابية، والهبات

الطلابية المتكررة، إضافةً إلى ما صاحب ذلك من فشل النظام في خططه الاقتصادية، فتراجعت شعبيته نتيجة للغلاء المتصاعد، وأزمات السلع الغذائية، وغير الغذائية التي أخذت تتكرر بوتيرة متقاربة، حتى أصبحت البلاد تعيش أزمة معيشية متواصلة. فالجبهة الوطنية، المكونة من الحزبين التقليديين الكبيرين إضافة إلى جبهة الميثاق الإسلامي، أخذت تعمل ضد نظام نميري من الخارج، كما ظل قطاع التجار المتعاون معها في الداخل يخلق للنظام الأزمات السلعية. أيضًا، نشط الشيوعيون سرًا في تحريك النقابات ضد النظام، وازدادت المطالبات بزيادة الأجور، وأصبح النظام يحس بحالة الاختناق المتنامية، وأنه أصبح بلا حليف، ولا سند جماهيري حقيقي. وفي سنة 1976 نقلت الجبهة الوطنية التي كانت ناشطة في الخارج صراعها مع نظام نميري إلى مستوى جديد، فنفذت غزوًا للعاصمة السودانية الخرطوم، انطلق من معسكراتها في جنوب ليبيا التي استضافها فيها العقيد الليبي معمر القذافي. وكاد ذلك الغزو الذي وصل إلى قلب الخرطوم ونجح في احداث حالة شلل للنظام، على مدى يومين كاملين، أن يسقط نظام جعفر نميري.

عقب فشل تلك المحاولة بعامٍ واحد، دعا جعفر نميري إلى ما أسماه "المصالحة الوطنية". قبلت القوى المعارضة بدعوة نميري تلك، وعادت إلى العمل من الداخل، باستثناء الشريف حسين الهندي. في تلك الفترة كان نميري قد ركز كل السلطات في يده وأخذ يقضى على المؤسسية في جهاز الدولة، وخلق من رئاسة الجمهورية جهة تنفيذية منفصلة عن مجلس الوزراء، وأخذ الفساد المالي والإداري يستشري بصورةٍ غير مسبوقة[24]. عاد حسن الترابي والصادق المهدي إلى دائرة العمل مع نميري. وبناءً على ما تحقق من انفراجٍ سياسيٍ نسبي، وجد جعفر نميري أن مما يقوى وضعه ويمكِّنه من سحب البساط من تحت أرجل غرمائه، الذين أصبحوا شركاءَ جددًا له، أن يتجه إلى تبني الشعار الإسلامي، والانطلاق به إلى نهاياته

[24] Mansour KhalidM Nimeiri and the Revolution of Dismay, KPI, London, Boston, Melbourne and Henley, 1985, pp. 153-170)

القصوى. أعلن نميري تطبيق الشريعة الإسلامية في سبتمبر 1983، وبعد عامٍ من ذلك التاريخ نصّب نفسه إمامًا، بل ورئيسًا مدى الحياة. ولم يجد حسن الترابي وجماعته بدًا من دعم تلك الوجهة، التي هي أصلاً وجهتهم المعلنة، فقاموا بمبايعته في حفلٍ رسميٍّ كبيرٍ أقيم في قرية أبوقرون جنوب شرقي الخرطوم[25]. ولقد أضعف انخراط الترابي وتنظيمه مع جعفر نميري من المعارضة الحزبية المؤتلفة في الجبهة الوطنية، وبدا واضحاً، منذ تلك اللحظة، أن الترابي أخذ يسير في وجهة وراثة نظام نميري منفردًا.

يسرت شراكة الترابي لجعفر نميري الحكم في الفترة من 1977 إلى 1984، تسهيلاتٍ ماليةٍ ضخمة جعلت الاسلاميين يؤسسون بنوكًا وشركاتٍ إسلامية، في تعاون مع بنك فيصل الإسلامي السعودي، ما أحدث نقلة نوعية في توطيد وتوسيع القاعدة الاقتصادية لتنظيم الإسلاميين في السودان[26]. وحين أطاحت انتفاضة أبريل 1985 بالرئيس نميري ظهر الإسلاميون في حقبة الديمقراطية الثالثة بتنظيمٍ كبيرٍ ذي قدراتٍ ماليةٍ هائلة وآلةٍ إعلاميةٍ ضخمة، لا يملك مثلها أي تنظيم آخر. وقد تجلت تلك النقلة في حصول الإسلاميين في انتخابات 1986على 51 مقعدًا في البرلمان، مقارنةً بثلاثة مقاعد حصلوا عليها في آخر انتخابات جرت قبل انقلاب نميري بعام واحد في عام 1968[27]. ومع بدايات الديمقراطية الثالثة في عام 1986 بدأ الإسلاميون يعملون على تقويضها، مستخدمين آلتهم الإعلامية الكبيرة. شرع الإسلاميون، مع بداية الحقبة الديمقراطية الثالثة، في تأليب الجمهور ضدها، وفي استغلال أوضاع الجيش المتردية الذي كان يحارب الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب، بقيادة جون قرنق. وبعد ثلاث سنواتٍ من عمر الديمقراطية الثالثة، تهيأ المناخ السياسي العام لقبول انقلاب جديد. كان المتوقع في الشارع السياسي أن يأتي الانقلاب من جانب الضباط الوطنيين في الجيش، الذين أبدوا تذمرهم من الأحوال، وقدموا مذكرة لمجلس الوزراء الذي كان يرأسه

[25] صحيفة **الأيام** السودانية، 1984/8/23.

[26] عطا البطحاني، **أزمة الحكم في السودان: أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة**، مطبعة جامعة الخرطوم، 2011، ص 212.

[27] المصدر السابق، ص ص 197 - 205

الصادق المهدي. اهتبل الإسلاميون تلك الحالة من التهيؤ الشعبي للانقلاب، وحالة التوقع بأن يطيح الجيش بالنظام القائم، فقاموا بانقلابهم في يونيو 1989 مستخدمين ذراعهم العسكري داخل الجيش. ولم يسفر الإسلاميون عن هوية الانقلاب إلا بعد أن وطدوا أركان حكمهم من كل تحركٍ مضاد. قام عسكريو الإسلاميين باعتقال حسن الترابي مدبر الانقلاب مع قادة الأحزاب السياسية الآخرين الذين تم اعتقالهم، للتمويه وإخفاء طبيعة الانقلاب الحزبية الإسلامية[28].

صراع "التقليديين" و"الحداثيين" والعسكريين

القوى الحزبية السودانية، كما سلفت الإشارة، منقسمة، في جملة الأمر، بين القوى الطائفية التي أنشأت الحزبين الأكبرين المستقطِبَيْن لتأييد القطاع الأعرض من الجماهير السودانية، وبين قوى الحداثة التي تنقسم بين العلمانيين وبين أصحاب التوجه الإسلامي. فالمثقفون الحداثيون بعضهم علماني، وبعضهم الآخر ذو توجه ديني. ويرتبط العلمانيون منهم، بصورةٍ عامة، بالتيار السياسي للحزب الشيوعي السوداني وبعض الأحزاب الأصغر، قليلة العضوية، كالبعثيين والناصريين، إضافة إلى أحزاب جهوية كجبهة جبال النوبة، ومؤتمر البجا بشرق السودان، وجبهة نهضة دارفور، والأحزاب الجنوبية. أما الشق الثاني المرتكز على الفكر الإسلامي فخليطٌ متنوع، ولكن أبرز واجهاته تنقسم بين الإسلاميين ذوي التوجه الأصولي، الذي يمثل حسن الترابي قيادتهم التاريخية منذ بداية الستينات، وبين تنظيم آخرٍ مضاد لهم، أصغر حجمًا، يمثله "الإخوان الجمهوريون"، المعارضون للأصولية، وكان يقوده الأستاذ محمود محمد طه[29].

[28] كشف الاسلاميون بنفسهم عن تلك الخطة للتعمية لاحقًا. وجاء في ذلك قول الترابي إنه اتفق مع قائد الانقلاب العسكري الذي خطط له الترابي ونفذه وجماعته في يونيو 1989، أن يذهب البشير إلى القصر رئيسا، في حين يذهب الترابي إلى السجن حبيسا.

[29] Mahmood Mamdani, p. 172

تستند القوى المدافعة عن الحداثة في السودان بشقيها "العلماني" و"الإسلامي" على طبقات وتكوينات اجتماعية حضرية، وبالأخص المنتمين إلى الانتليجنسيا من المهنيين، وضباط الجيش وطبقة التجار، مضافًا إليهم قطاع الطلاب. وقد وجد أفراد الانتليجنسيا الطموحون، منذ بداية الاستقلال، أنهم لا يمثلون سوى جزيرةٍ "حداثية" صغيرةٍ جدًا في خضمٍّ كبير جدًا من القوى "التقليدية". ولم يكن في وسعهم، من ثم، أن يحصلوا على أغلبيةٍ من الناخبين تأتي بهم إلى الحكم. ولذلك فقد عنت "الديمقراطية" بالنسبة لهم حركةً حداثيةً أو ثورية، تختصر الطريق إلى الحكم، بأكثر من كونها وسيلةً يتم تفريغها من دورها الإنمائي النهضوي، ليستعين بها "التقليديون" للجلوس المستمر على كراسي الحكم[30]. ولذلك، فإن الحداثيين، حين فكروا في فك الحراك الحداثي وتطلعاته من حالة الخنق التي تمارسها ضده القوى "التقليدية"، لم يجدوا سبيلاً سوى الاطاحة بتلك القوى عن طريق القوة. ولقد قادهم ذلك التفكير، بالضرورة، إلى إيجاد حلفاءٍ لهم من داخل القوات المسلحة؛ ينطبق هذا على العلمانيين المرتبطين بالحزب الشيوعي، كما ينطبق على الجبهة القومية الإسلامية التي قادها حسن الترابي تحت مسميات مختلفة. كما ينطبق، بقدرٍ أقل، على الصادق المهدي الذي قاد انشقاقًا داخل حزب الأمة في نهاية الستينات، محاولاً أن يعطي حزب الأمة "حزب طائفة أنصار الإمام المهدي"، وجها حداثيًا. يقول محمد سعيد القدال، إن الصادق المهدي لم يكن يعارض حكم العسكريين، بقدر ما كان يعارض الواجهة اليسارية الصارخة التي خلقها نظام جعفر نميري لنفسه، عند مجيئه إلى السلطة، وأنه ـ أي الصادق المهدي ـ كان هو الآخر يقوم بتحركات وسط الجيش، وقد حاول الاتصال بالضباط الذين نفذوا انقلاب نميري، غير أن اتصالاته لم تثمر[31].

أما الاسلاميون فعلى الرغم من أنهم كانوا يقفون، بحكم الأرضية الفكرية المشتركة مع القوى الحزبية التقليدية، ورغم أنهم كانوا طرفًا في الائتلافات الحاكمة التي شكلتها الأحزاب

---

[30] Ibid

[31] محمد سعيد القدال، مصدر سابق، ص 228

التقليدية، إلا أنهم كانوا ينتظرون السانحة المناسبة للانقضاض على النظام الديمقراطي الذي رضوا العمل من خلاله. فقد كانت أعينهم مفتوحة دائمًا على الانفراد المطلق بالسلطة. فالنزعة الانقلابية ظلت حاضرةً داخل تنظيمهم، وكانوا فقط ينتظرون اللحظة المناسبة. ويروي عبد الرحيم عمر محي الدين، المنتمي للإسلاميين، أنهم ظلوا يخططون للانقلاب منذ الستينات، ولكن كان هناك انقسامًا وسطهم، إذ كان بعضهم يعارض الانقلاب، وكان على رأسهم حسن الترابي. ولكن الوضع تغير في السبعينات، فزاد اختراقهم للجيش. أما انقلاب عمر البشير فقد خططوا له، وكان حسن الترابي مشرفًا على التخطيط إشرافًا مباشرًا[32]. ظل الإسلاميون ينتظرون السانحة المناسبة، وقد جاءتهم تلك السانحة في فترة الديمقراطية الثالثة، التي اتسمت بالأداء الحكومي الضعيف، وبالمناورات السياسية العقيمة، وبهزائم القوات المسلحة في حربها مع المتمردين في الجنوب، فنفذوا انقلابهم على الديمقراطية في يونيو 1989.

بناءً على ما تقدم، يمكن القول، أن القوات المسلحة ظلت عبر عهود ما بعد الاستقلال تبتعد باستمرار عن مهنيتها، وتزداد وسط ضباطها ثقافة الانقلابات، لتتحول إلى أداة سياسية، تارة للقوى التقليدية، كما في انقلاب الفريق عبود في نوفمبر 1958، وتارةً لتنظيم الضباط الأحرار، كما في انقلاب نميري الذي دعمه اليسار والحزب الشيوعي في مايو 1969، وتارةً أخرى للإسلاميين كما في انقلاب الترابي والبشير الممسك بالسلطة حتى الآن. ولقد بلغ عدد الانقلابات التي نجحت، والتي تم القضاء عليها بعد أن شرعت في التنفيذ، والتي أجهضت قبل ساعة الصفر، أكثر من عشر انقلابات عبر سنوات حقبة ما بعد الاستقلال. وعمومًا يمكن القول إن النزعة الانقلابية على الديمقراطية، وسط الجيش ووسط القوى الحديثة، قد أربكت التطور الديمقراطي في السودان، وعوّقت جهود بناء الدولة، وأدخلت البلاد في دوامةٍ من التراجع المطرد أوصل البلاد للوقوف على حافة الهاوية. ولقد تمثلت تلك النزعة الانقلابية لدى

---

[32] عبد الرحيم عمر محي الدين، **الترابي والإنقاذ: صراع الهوية والهوى**، (ط 3) مطبعة دار عكرمة، بيروت، لبنان، 2010، ص 186.

بعض العسكريين والمدنيين، في عدم الإيمان بالديمقراطية أصلاً، ولدى البعض الآخر في قلة الصبر عليها، وفي عدم الدراية الكافية بطبيعة مخاضاتها الطويلة.

"حداثيون" شموليون و"تقليديون" ديمقراطيون!

في حين كان الحداثيون ذوي مزاجٍ ثوري انقلابي، كان معسكر "التقليدية" الذي يمثله "حزب الأمة" و"الحزب الاتحادي الديمقراطي"، المرتكزان على قاعدة دينية وارتباطات تاريخية أساسها الطرق الصوفية المتنافسة، حريصًا ــ من الناحية الشكلية على الأقل ــ على النظام الديمقراطي. فالتركيبة الطائفية التي مزجت الولاء للطائفة بالولاء للحزب، جعلت أهل هذا المعسكر واثقين من كسب أي معركةٍ انتخابيةٍ ديمقراطية ضد تنظيمات الحداثيين من يساريين ومن اسلاميين[33]. ويرى محمود ممداني أن العداء بين المدافعين عن "التقليدية"، والمدافعين عن "الحداثة" هو الذي جعل أنظمة الحكم في السودان تتأرجح بين أنظمة ديمقراطية برلمانية، وبين سلسلة من الانقلابات العسكرية. أي، أن التنافس الحزبي على صناديق الاقتراع، بين الحزبين "التقليديين" حزب الأمة، والحزب الاتحادي الديموقراطي، لم يكن السبب في ذلك التأرجح، وإنما السبب هو الصراع بين معسكر "الحداثيين" ومعسكر "التقليديين"[34].

ظلت القوى المدافعة عن التحديث تميل إلى التغيير عن طريق الانقلاب العسكري، ظنًا منها، أنها باستلام السلطة يصبح في وسعها تغيير مكونات الواقع وديناميياته والدفع به إلى الأمام. ولقد كان لحادثة حل الحزب الشيوعي السوداني في عام 1965، ومحاولة الأحزاب التقليدية والإسلاميين كتابة "دستورٍ إسلامي"، إضافة إلى محاكمة الأستاذ محمود محمد طه بتهمة الردة عن الإسلام، دورًا رئيسًا في يأس القوى "الحداثية"، من إمكانية أن تدع الأحزاب "التقليدية" حراك التحديث والاستنارة والتغيير يستمر ويتنامى بصورةٍ طبيعيةٍ، من داخل ما تتيحه

---

[33] Mahmood Mamdani, p. 172.
[34] Ibid, 172

بنية النظام الديمقراطي نفسها. ولذلك فعندما جاء انقلاب نميري في مايو 1969 وقوض الديمقراطية الثانية، رحبت به قوى "الحداثة" ترحيبًا كبيرًا، ثأرًا لما تعرّضت له من إقصاءٍ عن طريق تزييف الممارسة الديمقراطية والتلاعب بمبادئها وضوابطها، وخوفًا مما قد ينتج من تمرير دستور إسلامي، ربما حوّل نظام الحكم في السودان إلى ديكتاتورية مدنية ترتكز على منظومة المفاهيم الدينية المناقضة للمبادئ الدستورية، والكابتة للحريات. أيضًا، رحب بانقلاب نميري قطاع واسع من الجمهور، بسبب ماشهدوه من انحصار الصراع بين الأحزاب على الكراسي، وعلى الغنائم، إذ كان واضحًا جدًا أن العمل السياسي ظل يدور في حلقة مفرغة، أحدث حالة انسدادٍ مستدامةٍ للأفق السياسي. يضاف إلى ذلك، تنامي مظاهر الفساد في حياتهم اليومية، وما يشاهدونه من محسوبية ورشوة، حين يتعاملون مع الأجهزة الحكومية. وتصوِّر ديدار روسانو حالة الحكم الحزبي في السودان في مجمل مرحلة ما بعد الاستقلال قائلة: "ومتى تحقق الاستقلال والسيادة، أصبحت الصراعات صراعاتٍ عقيمة، ولا تعكس إلا مزاحمات شخصية، بل ولم يكن لهذه التشكيلات المتواجدة في السلطة أي برامج للبناء الوطني"[35].

تسييس الخدمة المدنية

بدعم الشيوعيين لانقلاب مايو 1969 بقيادة جعفر نميري، وبالإجراءات التي اتخذوها للتخلص من خصومهم، تعقدت الأمور أكثر، واستفحلت العداوات بينهم وبين القوى التقليدية، ودخل الصراع السياسي السوداني، في ما يشبه تداعي قطع الدومينو، ما أوصل الأمور، في نهاية المطاف، إلى ما هي عليه الآن. يرى حيدر إبراهيم أن السلوك غير الديمقراطي واستهداف الأفراد وعدم القدرة على احتمال الآخر المخالف وقبوله، وهو مسلك مارسته مختلف الأطراف لحظة إمساكها بمقاليد الأمور، قد أدت إلى طرد الكفاءات الوطنية وتشريدها، وذهبت بزبدة الاستثمار السخي الذي قام به السودان في مجال التعليم. ويستشهد حيدر إبراهيم في

---

[35] ديدار فوزي روسانو، **السودان إلى أين**، (ترجمة مراد خلاف) الشركة العالمية للطباعة والنشر، السودان، 2007، ص 126

ايضاح النزعة الاستئصالية لدى كبار السياسيين بما ذكره السيد، خضر حمد، الذي يعد أحد آباء الاستقلال، حين أبدى ندمه على التراخي وعدم الحسم في إبعاد "غير الوطنيين" عن الوظائف الحكومية، حين جاء وقت "سودنة" الوظائف من شاغليها البريطانيين، تهيؤًا للاستقلال. فكأن الذين يمسك بدفة السلطة يمتلك تلقائيًا الحق في تحديد من هو "وطني" ومن هو "غير وطني"! كما يروي حيدر ابراهيم استهداف حكومة عبود العسكرية للشيوعيين العاملين في المؤسسات الحكومية بالاعتقال والفصل من الخدمة[36].

عقب ثورة أكتوبر 1964 رفعت القوى الحديثة شعارًا يقول: "التطهير واجب وطني". فقد منحت "القوى الحديثة"، من شيوعيين وإسلاميين، نفسها الشرعية الثورية في ثلاث منعطفات في سودان ما بعد الاستقلال، وأتخذت قرارات اتسمت بتجاوز قوانين الخدمة المدنية، التي لا تتيح الفصل من الوظيفة بسبب التوجه السياسي. كان المنعطف الأول عقب ثورة أكتوبر 1964، إذ بدأت حملة واسعة للتطهير، وقفت وراءها "جبهة الهيئات" التي ضمت اتحادات المهنيين، وكانت هذه الجبهة العريضة، هي القوة المحركة للثورة. بل لمست هجمة التسييس تلك استقلال الجامعة الأكاديمي. جاء في حديث للوزير مرتضي أحمد إبراهيم، وهو أحد وزراء الحزب الشيوعي الذين مثلوه في حكومة نميري، في سنتيها الأوليين، ما نصه: "استقلال الجامعة شعار طرحه في الآونة الأخيرة أعداء الثورة، ومشى في ركابهم من لم يدرك بعد حقيقة ثورة مايو". كما قال بعد يوم من ذلك القول"

> إن الحديث عن استقلال الجامعة لا يخدعنا، فليست في العالم كله جامعة مستقلة بمعنى الانعزال عن احتياجات البلاد ومطالبها. ومثل هذا الاستقلال مرفوض، إذ لابد من اخضاع مناهج الجامعة التي تسير عليها في ركب الرأسمالية، للمناهج الاشتراكية.

[36] حيدر إبراهيم، مصدر سابق، ص189 - 190

ورغم أن تلك الوجهة تعدلت في عام 1973، إلا أن الجامعة كانت قد فقدت أفضل أساتذتها الذين تم فصلهم تحت شعار "التطهير"[37]. فقد التقطتهم جامعات عربية وافريقية بمجرد فصلهم.

وتكرر التغول على الخدمة المدنية والفصل من الخدمة بسبب الانتماء السياسي مرة ثانية، حين جاء نظام نميري وتحالف معه الشيوعيون. حينها، تم استهداف للأفراد المعادين لليسار بشكل رئيس، وطال حتى الذين ليس لهم انتماءات حزبية. ولقد شهدت جامعة الخرطوم فصلاً من الخدمة لأساتذتها واسع النطاق، ما دفع بهم لترك السودان، فتلقفتهم جامعات عربية وإفريقية، إذ كانوا من الأكاديميين ذوي الكفاءة العالية. كل مشكلتهم أنهم لم يكونوا متحمسين للانقلاب ولتوجهاته[38]. أما المنعطف الثالث فقد كان بعد انقلاب الإسلاميين عام 1989 حين أعلنوا "الفصل للمصلحة العامة" وتم فصل مئات الآلاف من وظائفهم. وتكررت الهجمة على جامعة الخرطوم فتم فصل أساتذتها. وبدأت في فترة حكم الاسلاميين الحالية أكبر موجة من موجات هجرة الأكاديميين السودانيين إلى الخارج. كما تم للمرة الثانية التعدي على حرية البحث العلمي، إذ نشطت في هذه المرحلة ما أسميت بـ "أسلمة المعرفة". وفي سياق "أدلجة التعليم" التي انتهجتها حكومة الإسلاميين بقيادة الرئيس عمر البشير، أصبح على طلاب الجامعة أن يدرسوا إجباريًا، ضمن المتطلبات العامة، القرآن وعلوم الفقه. ولأن الروائي السوداني الطيب صالح كتب بضع كلمات في نقد حكم الإسلاميين تم منع كلية الآداب بجامعة الخرطوم من تدريس روايته "موسم الهجرة إلى الشمال"، بحجة أنها "رواية اباحية"[39]. ولقد بلغ استتباع التعليم العالي للسلطة السياسية درجة أن تم تعيين أحد الإسلاميين، وهو محام معروف، عميدًا لكلية

---

[37] منصور خالد: **النخبة السودانية وإدمان الفشل**، دار الأمين للطباعة والنشر، القاهرة، ج م ع، 1993، ص 513

[38] راجع منصور خالد: **النخبة السودانية وإدمان الفشل**، دار الأمين للطباعة والنشر، القاهرة، ج م ع، 1993، ص 139 – 146.

[39] طلحة جبريل، بعد منع "موسم الهجرة الى الشمال": الطيب صالح لـ "الوسط": يريدون وقف البحر بسدود من الرمال ! **مجلة الوسط**، 1996/8/26.

القانون، رغم أنه لم يحصل سوى على درجة الماجستير في القانون، ولم سيبق له أن مارس العمل الأكاديمي على الإطلاق[40].

ربما يكون مسلك الشيوعيين، في فترة تحالفهم مع جعفر نميري، ضد خصومهم من معسكر القوى الحزبية التقليدية ومن الإسلاميين، وممارستهم التضييق عليهم، من ضمن العوامل التي أغرت الإسلاميين ودفعتهم إلى أن يخططوا، بجدٍ أكثر، لانقلابهم الخاص بهم. خاصة أن الإسلاميين يظنون، وقد يكونوا محقين، أن طرحهم الإسلامي يجعلهم مقبولين أكثر، فالجمهور السوداني العريض يغلب عليه التدين. بعد سقوط نظام نميري وعودة الديمقراطية والنظام الحزبي، استخدم الإسلاميون الأموال التي جنوها أثناء شراكتهم لنميري الحكم (1977–1985)، كما استخدموا قدرتهم على التنظيم ليوسعوا من قاعدتهم الجماهيرية ويجتذبوا أعداد كبيرة من المثقفين[41]. كما ازداد تغلغلهم في القوات المسلحة وأصبح وجودهم فيها أكثر قوة، ما أغراهم بالقيام بمفردهم بالانقلاب على الحقبة الديمقراطية الثالثة في عام 1989، والبقاء فيها حتى اليوم.

قبل أن يقوم الاسلاميون بانقلابهم هذا، أعدوا قوائم طويلة من العاملين في كل المرافق الحكومية استعدادًا لتنفيذ ما أسموه "الإحالة إلى الصالح العام". وما أن تسلموا السلطة حتى شرعوا في فصل العاملين من عملهم في مختلف المؤسسات الحكومية، كما شرعوا في تصفية الجيش والشرطة والأمن من كل العناصر غير الموالية لهم، حتى أصبحت كل الأجهزة الحكومية في قبضتهم تمامًا. فقد كان الشعار المرفوع والمعمول به هو شعار: "الولاء قبل الكفاءة". وبعد أن استتبت الأمور للإسلاميين رفعوا شعار "التمكين"، فأصبح الانتماء إلى مشروع الإسلاميين هو المدخل لكل شيءٍ، سواءً أن كان وظيفةً عامة، أو تسهيلا حكوميًا من

---

[40] محمد سعيد القدال، انقذوا جامعة الخرطوم قبل أن تصبح مقبرة أكاديمية، جريدة **الصحافة** السودانية، 5 مايو 2004.

[41] في الانتخابات التي جرت عام 1986 بعد عام الفترة الانتقالية التي تلت سقوط نظام نميري، حصل الإسلاميون على كل مقاعد الخريجين في الأقاليم الشمالية إضافة إلى مقعدين في الأقاليم الجنوبية. وقد كان لوفرة مواردهم المالية الدور الأكبر في سيطرتهم على مقاعد الخريجين، راجع:
أحمد إبراهيم أبو شوك والفاتح عبد الله عبد السلام: **الانتخابات البرلمانية في السودان (1953 – 1986)**، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أمدرمان، السودان، 2008، ص 231.

نوع ما، خاصة التسهيلات المالية التي حصروها، إلى حدٍ كبير جدًا، في عضويتهم. بل بلغت الخصوصية للمنتمين للإسلاميين درجة الأفضلية في الخدمات العادية التي تقوم بها الأجهزة البيروقراطية الحكومية للمواطنين. حتى بدأ السودانيون يحسون إن أعضاء تنظيم الإسلاميين ومؤيديهم يمثلون طبقةً خاصةً تملك سائر الحقوق. وأصبح عامة السودانيين طبقةً أخرى لا حقوق لها في شيء، اللهم إلا ما أنعم به عليها الإسلاميون. نتيجة لهذه السياسة تراجعت الخدمة المدنية، وتراجعت الجامعات السودانية، وتراجع التعليم العام، وانهار النظام القضائي، وتفشى الفساد الإداري في كل مرفق. وحين بلغ السيل الزبا، وأصبح النكران غير ممكن، وبعد عم الخراب، أعلن الرئيس البشير في فبراير 2014، أي بعد ربع قرنٍ من ممارسة سياسات "التمكين"، أن عهد التمكين قد انتهى[42].

الحراك المطلبي السوداني:

بدأ النشاط الأهلي في السودان في عشرينات القرن الماضي، حين أحس طلائع المتعلمين تلكؤ الإدارة البريطانية في انشاء المدارس وفي توسيع قاعدة التعليم. بدأ وجهاء السودانيين في تكوين لجانٍ شعبية لإنشاء ما سميت حينها بـ "المدارس الأهلية"، مقابل "المدارس الحكومية". وجد ذلك النداء الأهلي تجاوبًا شعبيًا واسعًا فتبرع المواطنون والمواطنات بمختلف طبقاتهم بالمال، وأقاموا ما سميت بالمدارس الأهلية، على امتداد القطر. أما العمل النقابي فبدأ مبكرًا هو الآخر. فقد شهد السودان أنشطةً عماليةً متفرقةً، تمثلت في اضرابات واحتجاجات ضد الإدارة البريطانية، استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. ولقد صدر أول قانون للنقابات في السودان في عام 1948 [43]. وكان الشيوعيون السودانيون أول من تغلغل في الأنشطة النقابية.

[42] قال الرئيس عمر البشير في قاعة الصداقة بالخرطوم، في 4 فبراير 2014، إن سياسة "التمكين" قد انتهت، وأعلن عن فتح الخدمة المدنية لتكون على أساس التنافس الحر لكافة أبناء السودان، لتصبح الكفاءة والمقدرة والعطاء هي الفيصل بينهم دون أي معايير أخرى. راجع: **صحيفة السوداني**، 5 فبراير 2012.

[43] الطيب زين العابدين، دور منظمات المجتمع المدني في دفع الخطة الخمسية الأولى (2007 – 2011) من الاستراتيجية القومية ربع القرنية. في: **بهاء مكاوي ومنتصر أحمد النور (محررون) مؤسسات المجتمع المدني الأدوار والتحديات**، مركز التنوير المعرفي الخرطوم، 2009، ص 91.

تذكر ديدار روسانو أن الحركة الشيوعية السودانية ولدت في بداية أمرها في مصر، داخل رحم الحركة الشيوعية المصرية المسماة "الحركة المصرية للتحرر الوطني (حدتو)، التي أنشأها هنري كورييل، وتسرب النشاط الشيوعي إلى داخل السودان في وقتٍ لاحق. وتضيف روسانو أيضًا، أن بعض الشيوعيين من البريطانيين العاملين ضمن الإدارة البريطانية في السودان، كانوا يناقشون مع بعض السودانيين المبادئ الماركسية ويوزعون مطبوعاتها[44]. ويذكر بهاء الدين مكاوي، أن أول خلية شيوعية بالسودان تأسست في عام 1945، وقد أُطلق عليها اسم "الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو). أما أول خلية شيوعية وسط عمال السكة حديد بمدينة عطبرة، حيث رئاسة سكك حديد السودان، فقد تأسست عام 1946. أسهمت هذه العناصر من الشيوعيين مع حزب الاتحاديين وحزب الأمة في تأسيس "هيئة شؤون العمال" في عام 1947. لاحقًا، تحولت "هيئة شؤون العمال" لتصبح "نقابة عمال السكة الحديد". ونتيجة لعملها الدؤوب وسط النقابات، استطاعت العناصر الشيوعية السيطرة على الاتحاد العام لنقابات عمال السودان الذي تأسس عام 1949[45].

أدت غلبة التيار الشيوعي وسط طلاب كلية غردون بالخرطوم في أواخر الأربعينات من القرن العشرين إلى قيام تيار مناهض تمثل في "حركة التحرر الإسلامي". وقد جاء نشاط الإسلاميين كرد فعل لذلك الحضور البارز للشيوعيين وسط طلاب الكلية. وتعد "حركة التحرر الإسلامي"، التي نشأت في كلية غردون هي النواة للحركة الإسلامية السودانية الحديثة[46]. ويتفق كل من روسانو ومكاوي، أن كلا الحزبين الراديكاليين السودانيين الممثلين في الشيوعيين والإسلاميين، تكونا في مصر أولاً، ثم انتقلا إلى داخل السودان. فوجود الطلاب السودانيين في

---

[44] ديدار فوزي روسانو، مصدر سابق، ص 127.

[45] بهاء الدين مكاوي، المجتمع المدني السوداني: بعض الإشكالات التأسيسية والبنيوية، . في: **بهاء الدين مكاوي ومنتصر أحمد النور (محررون) مؤسسات المجتمع المدني الأدوار والتحديات**، مركز التنوير المعرفي الخرطوم، 2009، ص 134 – 135.

[46] المصدر السابق، ص 135.

مصر طلبًا للعلم، جعلهم يحتكون بالتنظيمات الراديكالية الناشطة في مصر في ذلك الحين. فحركة (حدتو) الشيوعية المصرية، وحركة حسن البنا كانتا في أوج نشاطهما في مصر، آنذاك.

يمكن القول، إن الحزب الشيوعي السوداني كان صاحب التأثير الأكبر على العمل النقابي في السودان، منذ منتصف الأربعينات وحتى قيام ثورة أكتوبر 1964، التي كان للاتحادات المهنية القدح المعلى في اشعالها وفي انتصارها. ولقد استمر حضور الشيوعيين وسط النقابات والاتحادات العمالية قويًا حتى 1971، العام الذي قاموا فيه بانقلابهم، الذي تسبب في القضاء على القيادات التاريخية للحزب الشيوعي السوداني وأضعف نشاط الحزب وتأثيره بصورة حاسمة. أما الإسلاميون، فلم يكن لهم صوتٌ مسموعٌ في الحركة الوطنية السودانية التي عملت منذ مؤتمر الخريجين في عام 1938 في مناهضة الحكم الأجنبي، الإنجليزي المصري. فقد بقي نشاط الإسلاميين بعيدًا عن المعترك النضالي ضد المستعمر وانحصر داخل الجامعات والمدارس الثانوية، مركزًا بصورةٍ رئيسة على مواجهة المد الشيوعي في هذه المؤسسات. ولم يصبح للإسلاميين حضورٌ بارزٌ في الساحة السياسية إلا بعد ثورة أكتوبر 1964.

يمكن القول، بصورة عامة، إن نشاط الإسلاميين ظل لفترةٍ طويلةٍ، خاصةً في العقدين والنصف التي أعقبت ظهوره في السودان، مجرد رد فعلٍ لنشاط الشيوعيين. وفي ذلك يقول حسن الترابي، الزعيم التاريخي لهذه الجماعة، إن الشطر الأول من عمر الحركة الإسلامية السودانية يكاد ينحصر في الانشغال بالمنافسة مع الشيوعيين. فحركة الإسلاميين، وفق عبارات الترابي نفسه: "... لا تعرف البغض في الله ولا المجاهدة إلا ضدهم، ولا تتحرك بدعوتها إلى قضيةٍ عامة أو قطاعٍ اجتماعي إلا استجابة لهم، ولا تكاد تعِّرف نفسها للرأي العام إلا مقابلةً لهم"[47]. وبالفعل، ظل نشاط الإسلاميين في السودان بصورةٍ عامة، مجرد صدى لنشاط

[47] حسن الترابي، **الحركة الإسلامية في السودان: التطور، الكسب، المنهج**، الخرطوم، 1989، ص 160.

الشيوعيين. فالشيوعيون كانوا حتى عام 1971 يمثلون وحدهم المعارضة الحديثة الأكثر تنظيمًا، التي تصدت للطبقة المسيطرة وللأجهزة القمعية واطلعت بدور الانفتاح الثقافي على العالم، ومنحت الأولوية للنضال الاجتماعي[48]. وفي المقابل كان دور الإسلاميين سلبيًا، بمعنى انحصاره في اضعاف المد الشيوعي وتعطيله، فلم تكن خدمة القوى العاملة وتحسين أحوالها جزءًا من هموم الإسلاميين. ومن أجل منافسة الشيوعيين واضعاف تأثيرهم أخذ الإسلاميون يتغلغلون وسط القوى الحديثة كالعمال والطلاب وتنظيمات الشباب والنساء لخلق تنظيمات شبيهة بالتي خلقها الشيوعيون، حتى في المسميات. أقام الإسلاميون "اتحاد العمال الوطني" في مواجهة "الاتحاد العام لنقابات عمال السودان". كما أقاموا "اتحاد الشباب الوطني" في مقابلة "اتحاد شباب السودان"، و"الجبهة النسائية الوطنية" في مقابلة "اتحاد نساء السودان"[49]. وأقاموا، أو ساندوا "اتحاد الأدباء السودانيين"، في مواجهة "اتحاد الكتاب السودانيين" الذي يعد الواجهة الثقافية لقوى اليسار. قاد ذلك بمرور الزمن إلى احداث شرخٍ كبيرٍ داخل الحركة المطلبية، وداخل منظمات المجتمع المدني، فقد انقسم كل جسمٍ نقابيٍّ أو فئويٍّ إلى جسمين، وقلت من ثم قوته وفاعليته. أو على أقل تقدير اصبح مشوشًا عليه أمام الرأي العام بقدر من المقادير. فتلك التنظيمات لم تكن تضم الأعضاء الملتزمين بعضوية هذين التنظيمين المتنافسين وحدهما، وإنما تضم أيضًا المتعاطفين مع كل واحدٍ منهما من عامة الجمهور السوداني.

يمكن أن نخلص، مما تقدم، إلى أن الإسلاميين، رغم وقوفهم المبدئي ضد الأحزاب الطائفية وضد سيطرتها على مفاصل السلطة والثروة، وعملهم الدؤوب لوراثة جماهيرها المتدينة، كانوا من حيث المردود الذي نجم عن تكتيكاتهم، عونًا لتلك القوى التقليدية ضد الحراك الشعبي المطلبي، وغير المطلبي الذي كان يهدد السيطرة التاريخية لتلك القوى. فالإسلامين قاموا، بسبب عدائهم الشديد للشيوعيين، والرغبة العارمة في القضاء عليهم، بشق صفوف كل المنظمات التي

---

[48] ديدار روسانو فوزي، مصدر سابق، ص 127.
[49] **بهاء الدين مكاوي ومنتصر أحمد النور (محررون)**، مصدر سابق، ص 135.

كانت حتى ثورة أكتوبر، قوى داعمةً للخط السياسي العام الذي كان يتبناه الشيوعيون، ومن ورائهم طيف اليسار الواسع ومجاميع المهنيين والعمال. وقد كانت هذه القوى الحديثة الملتفة حول شعرات اليسار تحلم بديمقراطية اجتماعية، ظلت القوى التقليدية تعمل بقوة على منعها من الوصول إليها. وقد تجسد التحالف التكتيكي بين الإسلاميين والقوى التقليدية ضد قوى اليسار النامية في حادثة تعديل الدستور لحل الحزب الشيوعي عام 1965 وطرد نوابه من البرلمان، كما سلفت الإشارة. في تلك الحادثة حرص الحزبان الطائفيان الكبيران على الإلقاء بثقلهما وراء الإسلاميين في استغلالهم تلك الحادثة المعزولة كما ورد سابقًا. ويمكن القول أنه لا خلاف يذكر في التوجه العام بين الأحزاب التقليدية وبين الإسلاميين إلا في أن برنامج الإسلاميين يرتكز على منظومة عابرة للأقطار يعكسها الارتباط بحراك التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وأن سعيهم لإحراز السلطة في السودان لا ينفصل، بصورةٍ أو بأخرى، عن تلك الارتباطات العابرة للأقطار. أما الأحزاب التقليدية فقد كان توجهها الإسلامي توجهًا محليًا يستثمر الطبيعية الصوفية للمجتمع وولاءاته المذهبية التاريخية لتثبيت وإطالة قدرتها على الوصول إلى كرسي الحكم. غير أن خوفها من أن يستولي الإسلاميون على جمهورها جعلهما ترفع، هي الأخرى، شعار الدستور الإسلامي والحكومة الإسلامية، رغم الوسطية والطبيعة المعتدلة في التدين لدى جمهورها. ويرى عطا البطحاني أن الأحزاب التقليدية الطائفية والإسلاميين ينتمون جميعهم إلى فصيل واحد، يطلق عليه هو اسم "البرجوازية الشمالية العربية المسلمة". ويرى أن انقلاب الإسلاميين على الديمقراطية في عام 1989، واقصاءها الحزبين الكبيرين عن السلطة لم يكن "انقاذًا" للبلاد من الفساد وحالة الجمود الاقتصادي، وحفظ وحدتها، بقدر ما كان "انقاذًا" لوضع هذه البرجوازية مجتمعة[50].

العمل المنظم لإضعاف الحراك المطلبي

[50] عطا البطاني، مصدر سابق، ص 142.

يمكن أن نستنتج مما تقدم، أن وقوع العمل المطلبي السوداني وسط دائرة الأدوات التكتيكية التي يستخدمها الحزب الشيوعي السوداني لمصلحته الحزبية، قد جعله هدفًا للتصفية التدريجية. فالسودان بلدٌ يغلب على شعبه التدين، وتغلب عليه عمومًا المحافظة، بل يمكن القول إن بالإمكان سوق جماهير البسطاء في الريف وفي المدن بالخطاب الديني، إلى الحد الذي يقفون فيه ضد مصالحهم. ويصح القول أيضًا، إن من قاموا بالانقلابات العسكرية، ومن حكموا تحت ظل الديمقراطية في فتراتها الثلاث، قد ظلوا، رغم عدائهم لبعضهم، يجتمعون في الريبة تجاه العمل المطلبي، إذ يشتمون فيه رائحة تكتيكات الشيوعيين، المهددة لوجودهم على المدى الطويل. ولذلك، ما أن اختلف نميري مع الشيوعيين في عام 1971، وقد كانوا الداعمين الرئيسيين لنظام حكمه في عاميه الأولين، ولهم أربعة أو ستة وزراء في وزارته، اتجه أول ما اتجه، عقب أقصائهم، إلى حل اتحادات وتنظيمات النساء والطلاب والشباب التابعة لهم[51]. وبناء على كل ما تقدم، يمكن القول إن مراحل الحراك السياسي الذي انتظم حقبة ما بعد الاستقلال، كانت تشهد تآكلا مزدوجًا على الجانبين؛ فقد تآكلت مصداقية الحكومات المختلفة، وفي نفس الوقت تآكل العمل المطلبي. فلكلما اشتد الضغط المطلبي على الحكومات، وازداد كشفها وتعريتها أمام الرأي العام، كلما نشطت الحكومات، من جانبها، في أساليب تكسير العمل المطلبي واضعافه. وفي العموم، كانت المحصلة النهائية تراجعًا مضطردًا في قوة العمل النقابي وفي استقلاليته، وفعاليته، وفي عدم استقرار الحكومات، أيضًا.

بلغ العمل النقابي المطلبي والعمل الطوعي الشعبي، وسائر صور الحراك الأهلي لمنظمات المجتمع المدني، أدنى مستويات الاستقلالية والفاعلية في فترة حكم الإسلاميين الراهنة. فقد استفاد الإسلاميون من دروس الماضي المضطرب وأعدوا قبل وصولهم إلى السلطة خطةً محكمة للقضاء على العناصر المناوئة لهم وسط الاتحادات المهنية والنقابات. استهدف

[51] عبد الله علي إبراهيم، مصدر سابق، ص43.

الاسلاميون تلك العناصر بالفصل من الخدمة أول ما وصلوا إلى السلطة، وبالاعتقال من غير تهمة، وبالإخفاء القسري، وبالتعذيب، وبالمتابعات الأمنية. وفي المقابل عملوا على تقوية العناصر الموالية لهم داخل الاتحادات المهنية والنقابات، وجعلوهم امتدادا للسلطة الحاكمة. وعمومًا، ظلت الأنظمة التي تعاقبت على حكم السودان تتعلم من تجارب بعضها في اضعاف الحراك النقابي المطلبي. كما ظلت تتعلم من التجارب العالمية، خاصة التجربة الأمريكية، ذات الخبرة العريضة في أساليب اضعاف العمل النقابي المطلبي وتبديد قوته وفاعليته[52]. ولذلك تنوعت الأساليب وأصبحت أكثر فاعلية.

بالإضافة إلى أسلوب القمع بصوره المختلفة التي سبق ذكرها، اتجهت السلطات إلى تغيير قوانين العمل النقابي، وخلق قضاءٍ منحاز للسلطة. كما مارست أيضًا أسلوب تدجين واستتباع قيادات العمل المطلبي ودمجها في منظومة مصالح الطبقة الحاكمة، ليتحولوا من معارضين ومنافحين عن حقوق العاملين إلى نطاق ملطِّف buffer zone يقوم بين العاملين وبين السلطات. بل وحتى إلى مجهضين للعمل النقابي المطلبي، من داخل بنيات العمل النقابي المطلبي نفسها. ومن نماذج انمحاء الخطوط الفاصلة بين العمل التنفيذي والعمل النقابي المطلبي نموذج البروفيسور إبراهيم غندور العضو القيادي في حزب الاسلاميين الحاكم في السودان "المؤتمر الوطني". فقد تولى الرجل منصب المدير لجامعة الخرطوم، وظل في نفس

[52] كتب ويد ستون، في موقع Global Research تحت عنوان: "تراجع الاتحادات المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا" ما نصه: "في كل من كندا والولايات المتحدة انخفضت عضوية الأفراد في الاتحادات المهنية للقطاع الخاص انخفاضا دراماتيكيا. تقول الاحصاءات إن عضوية الاتحادات المهنية في القطاع الخاص الكندي بلغت ذروتها في بداية الثمانينات من القرن الماضي فوصلت 33.4% من مجمل القوة العاملة. وتراجعت في عام 2009 إلى أقل من النصف، إذ أصبحت النسبة 16%. أما في الولايات المتحدة فقد كانت التراجع أسوأ، إذ وصل إلى 7% مقارنا بما كان عليه الحال في منتصف سبعينات القرن الماضي، حيث بلغ حينذاك 29% من مجمل القوة العاملة. ويقول ستون أن هناك أسباب متعددة لتراجع معدلات الانضمام للاتحادات المهنية في القطاع الخاص، منها؛ فقدان الوظائف الصناعية بسبب نقل الأعمال إلى الخارج في ما يسمى "off shoring"، والمنافسة العالمية، وخفض العمالة، وإحلال التكنولوجيا محل العمال، وتصدير العمل إلى الخارج "outsourcing". ويضيف ريد قائلا "إن السبب الرئيس في هذا التراجع يعود إلى بدايات السبعينات من القرن الماضي عندما بدأت المؤسسات هجوما واسعا منسقا ضد الاتحادات المهنية باستمالة المسؤولين الحكوميين من أجل إحداث تغييرات في قوانين العمل تيسر للشركات ليس أن تستخدم الاتحادات المهنية وحسب، وإنما تمنع العمال من التجمع في المقام الأول". راجع:
Wade Stone, The Decline of Trade-Unions in the US and Canada: Dispelling the Myths of the Anti-unionists, **Global Research**. (retrieved 27/1/2013).
http://www.globalresearch.ca/the-decline-of-trade-unions-in-the-us-and-canada/25161

الوقت، رئيسًا لاتحاد عمال السودان[53]! ومؤخرًا تم في ديسمبر 2013 تعيين البروفيسور غندور في رئاسة الجمهورية، مساعدًا للرئيس عمر البشير. كما تم تعيينه أيضًا، مساعدًا له للشؤون الحزبية، في حزب المؤتمر الوطني الحاكم! وهكذا، بلغت أساليب محو الفواصل بين العمل المطلبي واضعافه وافراغه من محتواه، أن أصبح المسؤول النقابي مسؤولا حكوميًا، بل ومسؤولاً على مستوى رئاسة الجمهورية. فالمتعارف عليه، أن التطور الوظيفي في العمل النقابي والتطور الوظيفي في العمل الحكومي يسيران في خطين متوازيين ينبغي ألا يلتقيا اطلاقا، وإلا حدث ما يسمى بتضارب المصالح conflict of interest. فمنذ أن بدأ الحراك المطلبي في التاريخ، كان العمل النقابي عمل معارض يستخدم الحوار كما يستخدم الضغط لانتزاع حقوق العاملين من المخدمين. ولا يمكن للنقابي أن يكون نقابيًا ومخدِّمًا في نفس الوقت. كما لا يمكن أن يتم تصعيد النقابي من عمله في مجال العمل النقابي ليصبح مسؤولا حكوميًا، بل وفي قمة الجهاز الحكومي. فتعيين من كان نقابيًا في أجهزة الدولة يتضمن شبهة أنه كوفئ على خدمة سبق أن قدمها للحكومة عندما كان ناشطًا في العمل النقابي.

من الضروري أن نشير، من الناحية الأخرى، إلى أن العمل النقابي لم يكن على الدوام محايدًا أو منزهًا من الغرض السياسي الحزبي، أو حتى معقولاً في تحركاته، ومطالباته وإضراباته. فقد برهنت تحركاته في بعض المنعطفات في تاريخ حقبة ما بعد الاستقلال في السودان، أنه أصبح أداةً سياسية، بمعنى تحوله إلى أداة حزبية لإضعاف رصيد نظام الحكم القائم، أيًا كان ذلك النظام. فلقد جرى استخدام العمل النقابي كأداةٍ سياسية لإضعاف الحكومات الديمقراطية، وغير الديمقراطية، سواءً بسواء. فبعض التحركات النقابية هدفت إلى شل الحكومات وارباكها، وإضعاف أدائها، وعرقلة مشاريعها، حتى تلك التي يكون واضحًا جدًا أن مردودها يعود لمصلحة المواطن، كما جرى في المعارضة الشديدة التي تمت للمعونة الأمريكية

[53] أنظر السيرة الذاتية للبروفيسور غندور على الرابط: http://www.swtuf.org/global.php?linkid=47 إذ منها يتضح أنه شغل المنصبين في آن معا. (استرجاع في 1 مارس 2014).

للسودان عام 1958. فقد حرك الشيوعيون العمل النقابي، خاصة نقابة المحامين لتقف ضدها لأسباب أيديولوجية. يقول محمد سعيد القدال أن اتحاد نقابات العمال أضحى قوة مؤثرة في السياسة السودانية منذ ذلك الحين، وأصبح يدافع عن استقلال السودان ضد مؤامرات الاستعمار[54]. لقد وقع الحراك المطلبي وسائر أنشطة المجتمع المدني في السودان، في منزلق الاستخدام السياسي الآني لإرباك الأنظمة واضعافها، من أجل إفشالها واسقاطها، لا بهدف مساعدتها ودفعها إلى الإصلاح. وكما يقول عزمي بشارة، فإن أهمية المجتمع المدني تنبع من كونه حراكًا يهدف إلى الدمقرطة، وليس مجرد أداةٍ قصاراها اسقاط النظام القائم[55].

مارس اليساريون والإسلاميون في السودان، سواء بسواء، في فترات الحكم العسكري، وفي فترات الحكم الديمقراطي استخدام العمل النقابي كوسيلةٍ للوصول إلى السلطة. وقد شمل هذا النوع من الاستخدام المسيس للعمل المطلبي، الحركة الطلابية أيضًا. وبتأمل تجربة الحكم في السودان لمرحلة ما بعد الاستقلال، يتضح أن الأنظمة العسكرية والمدنية على السواء، استهدفت العمل النقابي المطلبي، واستخدمت مختلف الأساليب للقضاء عليه. غير أن حظ الأنظمة العسكرية في هذا الاستهداف، أكبر بكثير من حظ الحكومات المدنية.

بدأ العمل النقابي المطلبي في السودان في تلقي الضربات القاصمة في فترة حكم جعفر نميري. فلقد ورث جعفر نميري المفاهيم الشيوعية للعمل النقابي. أنشأ جعفر نميري استنادًا على رؤية الشيوعيين ما سُمي وقتها بـ "تحالف قوى الشعب العاملة". محا هذا المصطلح المسافة الفاصلة بين السلطة الحاكمة وبين العمل النقابي. فالادعاء الذي انطوى عليه هذا المصطلح تأسس على أن السلطة القائمة إنما هي سلطة تحالف بين العاملين جميعًا، من عمال ومزارعين، ومثقفين وطنيين وقوات نظامية؛ أي أن هذه القوى هي التي تحكم حقيقةً. ولكن بعد

---

[54] في عام 1958 كان هناك عرض بمعونة أمريكية للسودان وقد أثارت مناقشة قبولها أو رفضها جدلا شديدًا. عارضها الحزب الوطني الاتحادي لأنه كان في المعارضة وليس في السلطة. كما لعب الحزب الشيوعي، بحكم موقفه الإيديولوجي، دورًا كبيرا في التعبئة ضدها. راجع:
محمد سعيد القدال، مصدر سابق، ص 96.

[55] عزمي بشارة، **المجتمع المدني** [الطبعة السادسة]، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2012، ص 12

أن اختلف نميري مع الشيوعيين طارد نقابييهم الشيوعيين واعتقل قادتهم وأضعف تأثيرهم على العمل النقابي. ومع ذلك، ظل شعار "تحالف قوى الشعب العاملة" قائمًا كما هو، بل تحول إلى حزب حاكم أسماه نميري اقتداءً بالتجربة الناصرية في مصر، "الاتحاد الاشتراكي السوداني". وأصبحت لا تكاد تُرى أي مسافةٍ فاصلةٍ بين ذلك الحزب الأوحد وبين العمل النقابي. ومع ذلك، ظلت هناك جيوب مؤثرة في العمل النقابي، غير خاضعة لسلطة الدولة، واستمرت الاضرابات تتوالى هنا وهناك ضد نظام نميري. بل كان للنقابات والاتحادات المهنية التي عجز النظام عن احتوائها وتدجينها بالكامل، الدور الأكبر في نجاح انتفاضة أبريل 1985 التي أسقطت نظام جعفر نميري.

أما الانقلاب الذي قام به الإسلاميون بقيادة الفريق عمر البشير، فقد وجه للعمل النقابي الضربة القاصمة الأخيرة. وقد تمت هذه الضربة نتيجةً لرؤية مبكرة كانت الإنقاذ قد بلورتها قبل مجيئها إلى السلطة، مستفيدة من كل التجارب السابقة. وقد صيغت تلك الرؤية في استراتيجية واضحة معادية للنظام الحزبي وللعمل النقابي المطلبي في عبارات شديدة الوضح. ففي عام 1991، خاطب، عبد الوهاب الأفندي، الملحق الإعلامي لسفارة السودان في لندن، الحضور في منتدى أوبسالا في السويد، قائلا:

> إن النقابات وزعماء الطوائف وكبار التجار وزعماء العشائر صاروا أقوياء لدرجة كبيرة، في غياب وجود دولة فعالة. إن المنتصر في الصراع الطويل من أجل السيطرة (على الدولة) يجب أن يعرِّف هدفه بوضوح، وأن يسعى إليه في صرامةٍ وقسوة، وليس بأي وسيلة أخرى .... إن العائق الأساسي أمام إقامة دولة فعلية في السودان هو رفض الجنوب التعاون .... لقد أضعفت مقاومة الجنوبيين الدولة وحرمتها من شرعيتها[56].

[56] محمد سليمان محمد، مصدر سابق، ص 119.

واضح من هذا النص أن نظام الإنقاذ جاء بخطة ذات شقين؛ يتمثل الشق الأول في تحطيم العمل النقابي وضرب زعماء الطوائف ورجال العشائر وكبار التجار. أما الشق الثاني فهو القضاء بالقوة على مقاومة الجنوبيين. ولقد طبقت الانقاذ خريطة الطريق هذه بصورة حرفية، محاولةً تحقيق كل هذه الأهداف التي تم ذكرها. وبالفعل، تم افقار التجار، الذين كانوا سندًا للحزبين الطائفيين التقليديين، وتم استبدالهم بتجار جدد صنعهم نظام الإسلاميين وبنوكه الإسلامية التي سيطرت على مفاصل اقتصاد الدولة، منذ شراكة الإسلاميين الحكم مع جعفر نميري. كما تم إفقار زعماء الطوائف أنفسهم، وزعماء العشائر. وقد أضعف ذلك الإفقار تأثيرهم على أتباعهم، ما جعلهم بحاجة للجوء للنظام القائم، لإسنادهم ماليًا، نظير تقديم الولاء له. كما استهدفت السلطة العمل النقابي بطريقة شرسة، اشتملت على فصل قياديه من الخدمة، واعتقالهم دون توجيه تهم بعينها، وتعذيبهم، وملاحقتهم أمنيًا ما اضطر بعضهم مغادر البلاد، كما سلفت الإشارة. أما ما جرى انتهاجه بالنسبة للجنوب، فهو تحويل الحرب من نزاع عسكري ذي صبغةٍ مطلبيةٍ جهوية، لمواطنين يرون أن لهم خصوصيات ثقافية ينبغي مراعاتها، ليصبح حربًا جهادية دينية، أدت في النهاية إلى فقدان الجنوب إلى الأبد.

حين قامت ثورة أكتوبر 1964، كان أعضاء جبهة الهيئات، وهي جبهة تشكلت أيام الثورة من اتحادات المهنيين والعمال، يظنون أن الثورة لن تعود بالبلاد الى النظام الديمقراطي في صورته التي سبقت الانقلاب العسكري الذي نجحت الثورة في انهائه. كانت الشعارات المرفوعة أيام الثورة من شاكلة، "لا زعامة للقدامى"، و"لا حزبية بعد اليوم". وبما أنه لم تكن هناك آلية عملية لتحقيق تلك الشعارات المتجاهلة للمكونات التاريخية للواقع السوداني، ولمنطق العمل الديمقراطي وآلياته، فقد تم اجهاض ثورة أكتوبر واسقاط حكومتها الانتقالية بعد أربعة أشهر فقط. وعندما جرت الانتخابات في عام 1965، اكتسحتها الأحزاب التقليدية اكتساحًا حاسمًا. ولكن، نتيجةً لدور الشيوعيين البارز في ثورة أكتوبر، وارتفاع أسهمهم وسط القطاعات

المستنيرة، فقد حصل الشيوعيون على 11 مقعدًا في تلك الانتخابات. وقد مثلت تلك النتيجة قفزةً كبيرةً مقارنة بما حصلوا عليه في انتخابات الديمقراطية الأولى (1956 –1958)، التي سبقت النظام العسكري الذي أزاحته ثورة أكتوبر، إذ لم يتجاوز عدد المقاعد التي حصلوا عليها آنذاك الثلاثة. أما جبهة الميثاق الإسلامي فقد حصلت في الانتخابات التي جرت في الديمقراطية الثانية (1965 –1969) على 5 مقاعد فقط. وكانت أقل بخمس مقاعد مما حصل عليه الشيوعيون. كان مجموع مقاعد البرلمان في انتخابات الديمقراطية الثانية، 173 مقعدًا، سيطر عليها الحزبان التقليديان "الأمة" و"الاتحادي"، إذ حصلا مجتمعين على ما مجموعه 130 مقعدًا[57]. ولابد من التذكير هنا أن مقاعد الشيوعيين جاءت كلها من الدوائر المخصصة للخريجين، إذ لم يحصلوا على أي مقعد في الدوائر الانتخابية الجغرافية. ويدل هذا دلالةً واضحةً أن الأحزاب الطائفية هي التي بقيت تسيطر، بصورةٍ حاسمة، على الجمهور العريض في الريف والمدن. هذا الوضع تغير بصورة دراماتيكية في انتخابات الديمقراطية الثالثة (1986–1989)، فقد حصل فيها الاسلاميون على 51 مقعدًا. وقد اقتربوا بذلك مما حصل عليه الحزب الاتحادي الديمقراطي في تلك الانتخابات، الحزب الثاني من حيث القاعدة الشعبية في البلاد، بعد حزب الأمة. هذا في حين تراجع حظ الشيوعيين تراجعًا ملحوظًا، فحصلوا على ثلاثة مقاعد فقط؛ مقعدين من دائرتين جغرافيتين في العاصمة الخرطوم، ومقعد آخر من دوائر الخريجين في إقليم بحر الغزال بجنوب السودان[58]. ويبدو أن اشتراك الشيوعيين في نظام نميري والضربة القاصمة التي وجهها لهم نميري، أقعدتهم وأضعفت جماهيريتهم[59]. في المقابل، مكنت مشاركة الترابي لنميري في الحكم، من انشاء قاعدة اقتصادية كبيرة لجماعته، وجعلت له قدراتٍ مالية وتنظيمية كبيرة، في حين أضعفت حقبة نميري (16 سنة) الحزبين الكبيرين اقتصادياً، وأبعدت القيادات عن جمهورها، ما أضعف التنظيم في الحزبين الكبيرين اللذين فشلا، عبر

---

57 عطا البطحاني، مصدر سابق، ص 196.

58 أحمد إبراهيم أبو شوك والفاتح عبد الله عبد السلام، مصدر سابق، ص 232.

59 المصدر السابق، نفسه.

تاريخهما، في إقامة تنظيمات حزبية حديثة، بسبب اعتمادهما على البنية التاريخية للولاء الطائفي. تمدد الإسلاميون ونافسوا الحزبين الكبيرين التقليديين في قاعدتهما الجماهيرية. وقد مكنتهم الآلة الإعلامية الضخمة التي امتلكوها، بسبب تعاونهم مع نظام جعفر نميري، في وصولهم إلى الجمهور وفي اضعاف الحزبين الكبيرين، وهلهلة مصداقيتهما أمام الجماهير. وقد اتضح ذلك في القفزة الكبيرة التي حققها الإسلاميون في انتخابات الديمقراطية الثالثة، التي جرت في عام 1986، عقب سقوط نظام جعفر نميري. وهي ذات الديمقراطية التي قوضوها بعد ثلاث سنوات فقط، بانقلابهم العسكري في عام 1989. فلو صبر الاسلاميون على الديمقراطية الثالثة، خاصة أنهم حققوا فيها تقدما كبيرًا جدًا، وواصلوا عملهم الجماهيري، لربما كانوا قد وصلوا إلى السلطة عن طريق الديمقراطية، بعد دورة انتخابية واحدة، أو دورتين على الأكثر. لكنهم تعجلوا مختارين المغامرة والطريق الأقرب للإمساك بمقاليد الحكم، فخسروا تاريخهم، وخسروا أميز مكاسبهم، وتفتت جسد تنظيمهم. كتب خالد التجاني النور، من مثقفي الإسلاميين الناقدين لتجربة الانقلاب ما نصه:

> تلك الفعلة، فضلاً عن أنها قطعت الطريق أمام فرص تطوير واستدامة نظام ديمقراطي وحكم راشد للسودان، بعد سنوات تيه الحكم العسكري في فترتي عبود ونميري، كما أنها وضعت البلاد في طريق مجهول، فقد كانت تلك هي الضربة القاضية لـ "الحركة الإسلامية" التي ارتضت بوعي، أو بغير ذلك، "عسكرة" مشروعها الفكري والسياسي، حين تورطت في استخدام القوة للوثوب إلى السلطة بليل. لقد كانت تلك لحظة فارقة أحدثت تحولاً استراتيجيًا في مسار الحركة ومستقبلها. لقد تغيرت قواعد اللعبة كليًا، لم يعد

الثابت هو الفكرة أو المشروع الإسلامي، بل أصبح المنتوج الجديد "لعبة السلطة" هو الثابت الوحيد[60].

ولأن المشروع تحول إلى "لعبة سلطة"، كما اشار التجاني، فقد تم في عام 1999 إقصاء الترابي، الزعيم التاريخي للتنظيم، ومعه مجموعته التي اختارت البقاء إلى جانبه. وفي نهايات عام 2013، تم فصل غازي صلاح الدين، من حزب المؤتمر الوطني الحاكم، بعد أن شكل تيارًا تضامنت فيه معه مجموعة أسمت نفسها بـ "الإصلاحيين، بدأت تنتقد الحزب الحاكم وسياساته وتقدم تصورًا مختلفًا. وفي بدايات عام 2014 تم ابعاد علي عثمان محمد طه، النائب الأول للرئيس البشير، ونافع علي نافع، وعوض أحمد الجاز. ولقد كان ثلاثتهم من أقوى القياديين الإسلاميين في النظام. وبذلك، تكون "الحركة الإسلامية" قد غادرت، من الناحية العملية، نظام الإنقاذ، أو كادت، إذ أصبح وجودها فيه شكليًا للغاية، وتبخرت شعاراتها. وأصبح النظام، إلى حد كبير جدًا، نظامًا يمسك بمفاصله الفريق عمر البشير ومعه حفنة من العسكريين، تساعدهم الأجهزة الأمنية. وهكذا يعيد الإسلاميون مع انقلاب عمر البشير تجربة الشيوعيين مع انقلاب جعفر نميري، مع فوارق ليست جوهرية.

أساليب اضعاف الحراك المطلبي

برعت الأنظمة الشمولية في ابتكار الأساليب التي تضعف بها العمل المطلبي الذي يتحول في بعض الأحيان إلى أداة ضغطٍ سياسية تهدد أركان النظام القائم. ومن نماذج أساليب تفريغ العمل المطلبي من قدرته الضاغطة ما قام به الرئيس نميري في نهاية السبعينات من القرن الماضي. لقد كانت نقابة السكة حديد من النقابات ذات العضوية الكبيرة، وكان للشيوعيين تأثيرٌ كبير عليها. ولقد اتخذها الشيوعيون في مراتٍ كثيرة أداة للثأر من نظام جعفر نميري، بعد الضربة القاتلة التي تلقوها منه عام 1971، كما سلفت الإشارة. تكررت اضرابات عمال السكة

[60] خالد التجاني النور، **نصيبي من النصيحة**، شركة هوادي المحدودة، الخرطوم، السودان، 2013، ص 223 - 224

الحديد وأصبحت مهددة للنظام. فقام نميري بإنشاء كتيبة من الجيش أسماها "الكتيبة الاستراتيجية". تم تدريب تلك الكتيبة على قيادة القطارات وإدارة حركتها وتسييرها. فإذا أضرب عمال السكة الحديد، التي تمثل مرفقًا بالغ الحيوية بالنسبة لبلادٍ مترامية الأطراف كالسودان، تولت هذه الكتيبة إدارة عملياتها وسيرت قطاراتها وأصبح الإضراب بلا تأثير. بل تعدى الأمر ذلك إلى تدمير السكك الحديدية نفسها. فقد أخذت الحكومة تهمل مؤسسة السكك الحديدية فأخذت تنهار تدريجيًا، فتتناقصت قوتها الساحبة من الوابورات الصالحة للعمل، وضعفت قدرتها على الصيانة حتى تحطمت تمامًا. وحين جاء الإسلاميون في عام 1989، ولمعرفتهم بقوة تنظيمها وطبيعتها المشاكسة، سرحوا أكثرية عمالها، ولم يبق في سكك حديد السودان التي كانت تصدر الخبرة للأقطار الإفريقية، شيءٌ يذكر اليوم. في المقابل، كان قطاع النقل الخاص ينتعش وينمو، رغم فارق التكلفة الكبير في أسعار النقل بينه وبينه السكك الحديدية. انهارت السكك الحديدية، وهي مؤسسة حكومية عامة، وازدهر النقل البري التابع للقطاع الخاص. وهكذا، يمكن أن يعود الاستخدام غير الموزون للضغط النقابي بكارثة على العاملين، يمكن أن تصل حد أن يفقدوا المرفق الذي يعملون فيه، وبالتالي قوة الضغط السياسي التي اكتسبوها من خلال ذلك المرفق. ومن أكبر التنظيمات النقابية المماثلة في السودان، "اتحاد مزارعي مشروع الجزيرة والمناقل". تعرضت مشروع الجزيرة والمناقل وهو أكبر مشروع زراعي حديث في السودان، لنفس الإهمال حتى وقف على حافة الانهيار، فشرع المسؤولون الحكوميون في بيع أصوله. ولكن بسبب الاحتجاجات والغضب الشعبي أوقف رئيس الجمهورية اجراءات البيع. ولا يخفى أن عرض أكبر مشروع للزراعة في السودان يعتمد عليه في عيشهم مئات الآلاف من المزارعين وأسرهم، ومعهم مئات الآلاف من العمال الزراعيين، يجر العمل النقابي من مهمته كقوة ينبغي أن تعمل لتحسين أحوال العاملين، إلى مجرد قوة تطالب بالإبقاء على مشروع أضحى معروضًا للبيع، لأنه لم يعد منتجًا.

أيضًا مارست السلطات الحاكمة التلاعب بالانتخابات النقابية، وتصعيد القيادات الموالية لها من خلال صندوق الاقتراع، بإقصاء القيادات التي يمكن أن تسبب ازعاجًا للسلطة الحاكمة. وأصبح المسؤولون الحكوميون لا يستحون من الظهور بقوائمهم الانتخابية ودعم مرشحيهم للفوز بمقاعد النقابات وجعلها مستتبعة للسلطة التنفيذية[61]. أيضًا جري إضعاف الحراك المطلبي عن طريق تغيير قوانين العمل النقابي، لتصبح هي نفسها مكبلةً للحراك المطلبي الفاعل.

تكريس الصوت الواحد

إن أكثر ما تميزت به النظم العسكرية السودانية هو السيطرة على الإعلام وتكريس الصوت الواحد. فعندما جاء انقلاب الفريق عبود في عام 1958 قام بإلغاء الأحزاب، وإغلاق الصحف اليومية، وإصدار صحيفة واحدة اسمها صحيفة "الثورة". وعندما جاء انقلاب جعفر نميري في عام 1969، قام هو الآخر بحل الأحزاب السياسية، وتأميم الصحف، فاستولى على الصحيفتين المستقلتين "الصحافة" و"الأيام" وأصبحتا بعد التأميم صحيفتين حكوميتين. وقد سلك الإسلاميون نفس المسلك حينما جاءوا بانقلابهم عام 1989. حل الإسلاميون كل الأحزاب والتنظيمات، ولكنهم لم يقوموا بتأميم الصحف كما فعل جعفر نميري، وإنما قاموا بإغلاقها، وإصدار صحيفتين حكوميتين، هما، "الإنقاذ الوطني" و"السودان الحديث". وبما أن جهازي الإذاعة والتلفزيون ظلا جهازين حكوميين عبر مراحل الحكم الوطني، فقد استخدمتها الأنظمة العسكرية المختلفة كأبواق للدعاية الحكومية. كما استخدمتها لذلك الغرض الحكومات الحزبية أيضًا، ولكن بقدر أقل، ولا يقارن بحال بما قامت به الحكومات العسكرية في تلك الوجهة. غير أن حكم الإسلاميين الذي اتجه منذ البداية لإعادة صياغة المجتمع السوداني وفق رؤيته، فقد

---

[61] ورد في صحيفة أخبار اليوم السودانية يوم 2 يناير 2014 عنوانا لخبر يقول: **المؤتمر الوطني يدشن** حملته الانتخابية لنقابة المحامين بحضور بروفيسور غندور ود. نافع والخضر. وغندور ونافع قياديان إسلاميان ومسؤولان كبيران في حزب الحكومة، المؤتمر الوطني الحاكم. جاء في الخبر: "أكد د. نافع أنه سيواصل رئاسة لجنة انتخابات المحامين من المؤتمر الوطني بتكليف من بروفيسور غندور وتحت اشرافه وقيادته. وقال لدى مخاطبته اللقاء أن المعركة في ساحة المحامين أصبح لها طعم خاص بتجاوزها الساحة المحلية وامتدادها في الخارج لتصبح جزءاً من الصراع العالمي مشيراً الى فرز الكيمان بين خسارة موكب العلمانية والشيطان، وبين ثبات موكب الرحمن وأهل الله، وانتصار المشروع الإسلامي.
http://www.almshaheer.com/article-585786, (استرجاع 29 يناير 2014).

منح السيطرة الإعلامية أولوية قصوى. كما أنفق بسخاء غير مسبوق على الأجهزة الإعلامية بغرض ترسيخ أفكار الإسلاميين والترويج وسط الجمهور لإنجازات الحكومية. وقد لعبت الأجهزة الإعلامية دورًا كبيرًا جدًا في نشر أنماط التفكير السلفية وسط المجتمع، خاصة ما يتعلق بالمرأة. كما لعبت دورًا كبيرًا جدًا في التعبئة الدينية للحرب في الجنوب وحولتها من حرب جهوية مطلبية، إلى حرب دينية جهادية، كما سبق ذكره. أيضًا، استهدف الإسلاميون مناهج التعليم وصبغوها بأفكارهم، فاحتشدت بالنصوص الدينية وبأفكار الإخوان المسلمين، وعاد التعليم ليغرق في استظهار النصوص وحفظها وابتعد، أكثر من أي وقت مضى، من تقوية القدرة على التفكير النقدي، وأصبح وسيلة لخلق جمهور مطبوع على القبول والاذعان دون مساءلة. عادت الصحف للظهور بعد اتفاقية نيفاشا مع الجنوبيين، التي تضمنت بندا يفسح المجال للحريات الصحفية. تم السماح بقيام الصحف غير الحكومية، ولكن تم تكبيلها بالخطوط الحمراء الكثيرة، كما ظلت تصادر بعد الطباعة من داخل المطابع ما سبب لها أزمات مالية كبيرة. وظل الصحفيون يُستجوبون ويُعتقلون ويُوقفون من الكتابة لمدد مختلفة. واستخدمت السلطة مختلف الأساليب للتضييق على الصحافة المعارضة، ومن ذلك حرمانها من الإعلانات ومنحها للصحف الموالية التي خلقت الحكومة عددًا منها خلف واجهاتٍ غير حكومية. أيضًا نشطت كثير من منظمات المجتمع المدني بعد اتفاقية نيفاشا ولكنها ظلت عرضة للمعاكسات وللتضييق المستمر حتى تم إغلاق كثير منها بتهمة تلقي عونٍ ماليٍّ أجنبي.

تأثيرات الحرب الباردة على العمل المطلبي

لابد أن نأخذ في الاعتبار ما يجري داخل هذا النوع من أقطار العالم النامي، كالسودان، الذي سادت فيه في معظم حقبة ما بعد الاستقلال الأنظمة العسكرية القمعية، تأثيرات السياق الكوكبي العام. فالصراع المرير بين الكتلتين الكبيرتين بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والاتحاد السوفيتي السابق من جهة أخرى، في حقبة الحرب الباردة ألقى بظلالٍ ثقيلة على

هذه الأقطار. حينها، كان هناك نموذجان مطروحان للتنمية مع تنويعاتٍ ضئيلة داخل كل واحد منهما؛ يتبع أحد هذين النموذجين الكتلة الغربية، ويتبع الآخر الكتلة الشرقية. وبما أن الدول النامية كانت بحاجة إلى العون وإلى انشاء التحالفات وإلى الحماية، خاصة في المناطق الساخنة التي تشكل بؤرًا للتماس بين الكتلتين، فقد انقسمت الأقطار النامية في الاصطفاف وراء هذين النموذجين. ولم تكن كتلة عدم الانحياز التي تمخضت عن مؤتمر باندونغ تعني شيئًا، من الناحية العملية، لتحقيق الحيادية التي كانت متصورة. فلقد سيطرت عليها التصورات اليسارية، وهيمنت عليها، إلى حد كبير، الرؤية السوفيتية.

كان انقلاب جعفر نميري عام 1969 انقلابا يساريًا في بداية أمره. بل كان أقرب ما يكون إلى الانقلاب الشيوعي. اعتبر فريق ما يسمى بـ "تنظيم الضباط الأحرار" في القوات المسلحة الذي نفذ ذلك الانقلاب بالاشتراك مع بعض الشخصيات اليسارية المدنية، أنه يمثل امتدادًا لشعارات ثورة أكتوبر. ولذلك أعد لنفسه برنامجاً عاما يهدف بصورة رئيسة إلى وضع نهاية للفساد، ولتغلغل الاستعمار الجديد، ومنح الجنوب حكمًا ذاتيًا، وتطوير الهياكل وتخطيط التنمية[62]. وبعد عامٍ واحدٍ فقط من استلامه السلطة قام نظام نميري بعملية تأميم لكل البنوك وأربع من الشركات البريطانية الكبرى التي ظلت تعمل في السودان لعشرات السنين، بل وصل التأميم أنشطة خدمية صغيرة كالمطاعم والمخابز والبارات كان يملكها في السودان أفراد ذوو أصولٍ أوروبية[63]. كما تم تأميم شركة النقل الوطني أكبر شركة ناقلة للركاب بين مدن السودان، وكان تملكها أسرةٌ من أصلٍ أوروبي. من تلك الخطوات وضح لقوى المعارضة التقليدية وللإسلاميين أن النظام أصبح يسير بالبلاد، بصورة جليةٍ، في خطى الشيوعية الدولية، وأنه أضحى نظامًا شديد الراديكالية، ما قوى من عزيمة تلك القوى الحزبية الطائفية المعارضة، لكي تسفر في معارضته، بل وفي مقاومته عسكريًا، كما رأينا. أيضًا، تم إلغاء الهياكل الموروثة من

[62] ديدرا روسانو، مصدر سابق، ص 172.
[63] عبد الله علي إبراهيم، مصدر سابق، ص39.

عهد الاستعمار وهو ما يسمى بـ "الإدارة الأهلية". فقد اعتمد البريطانيون على شيوخ العشائر، وفقًا لنظام إداري شعبي تراتبي يمثل أعلى سلطة فيه ما يسمى بـ "الناظر". ويحتل هذا المنصب رأس القبيلة، ويعاونه في المنطقة الجغرافية التي تحتلها القبيلة مجموعة من العُمَد (جمع عُمدة)، ويشرف كل عمدة على جزء من المنطقة الجغرافية الكبيرة، ويكون العمدة أبرز أعيان تلك المنطقة الجغرافية. بدأ نظام جعفر نميري بتطبيق هيكله الإداري الجديد الذي حل محل الهيكل الإداري القديم في المناطق الريفية القريبة من العاصمة الخرطوم وفي الشمال وفي مناطق الزراعة المروية بمديرية النيل الأزرق، على أن يتم التدرج فيه فيشمل الأقاليم البعيدة. ولقد اعترض كثير من المثقفين السودانيين على تلك الخطوة واعتبروها خطوةً متعجلة غير مدروسة. وبالفعل ظهرت مساوئها لاحقًا، وتم التراجع عنها، لكن بعد أن نجمت عنها أثار ممتدة لا تزال حلقاتها تتابع حتى اليوم. فنظام الإدارة الأهلية نظام أنشأه البريطانيون بناء على دراسات أنثروبولوجية واجتماعية وقد أثبت فاعليته عبر نصف قرن من الحكم البريطاني. لم ير الانقلابيون والشيوعيون والحداثيون التسبيب العلمي الذي وقف وراء ذلك الشكل من الحكم، بغض النظر عن الأغراض الاستعمارية الأخرى التي وقفت وراءه، وإنما رأوا فيه داعمًا للأحزاب الطائفية، ففكروا في محوه بدعوى التحديث.

بالفعل، هددت خطوة تصفية الإدارة الأهلية نفوذ القوى الحزبية الطائفية. ولذلك، رأت تلك القوى أنها لم تعد أمامها مندوحة من مقاومة النظام الجديد. فأخذت تعمل بقوة ضده، ولم تهادنه حتى بعد أن تخلص من الشيوعيين بعد انقلابهم عليه في يوليو 1971. فالإدارة الأهلية مثلت الداعم الرئيس لها في الوصول إلى البرلمان. فالناخب في تلك المناطق عادةً ما يتبع زعيم العشيرة أو القبيلة في اختيار الجهة التي يمنحها صوته الانتخابي. ولذلك فإن تطبيق نموذج ديمقراطية ويستمينستر المتمثل في الصوت الواحد للفرد الواحد (one man one vote)، لا يؤتي بطبيعة التركيبة القبلية العشائرية السائدة في معظم الأرياف السودانية المردود

الديمقراطي الحقيقي المرجو منه. ومع صحة كل ذلك، فقد كان من الممكن العمل الوئيد لإصلاح ذلك الوضع ونقل العمل الإداري إلى صورة أكثر حداثة. أما الانقلاب عليه بشكل مفاجئ بسبب الغرض السياسي، فقد كان قفزة في الظلام. فتطوير الريف وتحديث البنى الاقتصادية التحتية، وتغيير علاقات الانتاج، هو الذي ينقل الإدارة إلى صور أكثر حداثة، وليس الانقضاض عليها من علٍ بقرارٍ سياسي فوقي.

لم تنجح سياسات نميري التي اتبعت "طريق التنمية غير الرأسمالي" في تحقيق مردود، وإنما عادت بنتائج عكسية. فخطط التنمية الطموحة التي بدأ النظام في رسمها وتنفيذها لم تأت بمردود اقتصادي ملموس، وإنما أغرقت السودان بالديون. وبدأت قيمة العملة السودانية تتدهور بعد أن تم اختيار السودان من قبل البنك الدولي كحقلٍ للتجربة في تأثيرات تخفيض العملة في زيادة الصادر وتقليل الانفاق. ويرى البطحاني أن مجمل السياسات إضافة إلى عوامل أخرى، أدت إلى زيادة الأهمية النسبية للأنشطة غير الانتاجية ما أفقد الاقتصاد السوداني توازنه التنموي الذي كان يميزه في الفترة السابقة. ولقد كان لذلك تأثيراته الضارة على التنمية الاجتماعية. فقد انخفض الصرف على الخدمات الاجتماعية من 30.4% عام 1961–1962، إلى 14.3% عامي 1972–1973، من الانفاق الكلي الجاري. كما انخفض الصرف على التنمية الاقتصادية من 35% عام 1955–1956، إلى 18% عام 1972–1973، من الانفاق الجاري، وزادت في نفس الوقت النفقات على الدفاع والأمن والإدارة العامة. وواصل الصرف على الخدمات والتنمية تراجعه في فترة الثمانينات من القرن الماضي من 29.1%، عام 1974–1975، ليصل في عام 1984–1985، إلى 15.7%. وقد قل في نفس الوقت نصيب الفرد من الخدمات الاجتماعية في الانفاق الجاري من 28.7% في عام 1974–1975، لينحدر إلى 18.3% عام 1984–1985 [64].

---

[64] عطا البطحاني، مصدر سابق، ص 122.

"دولة الجلابة" والهوية كمرتكز للسيطرة:

يسمى عدد من الباحثين السودانيين الدولة السودانية التي تشكلت منذ سلطنة الفونج (1504 – 1821)، مرورا بالغزو الخديوي المصري التركي (1821 – 1885)، مرورا بالدولة المهدوية، (1885 – 1898)، ثم الحكم الإنجليزي المصري، (1889 – 1956)، ثم الحكم الوطني من 1956 وإلى اليوم، بـ "دولة الجلابة"[65]. من بين هؤلاء محمد سليمان، وشريف حرير، وعطا البطحاني. تشكلت هذه القوى عبر تراكم تاريخي بين الفئات التي لها شبكات من المصالح الاقتصادية، تمثلها البيوتات التي انتفعت من السلطة المركزية وانتفعت منها السلطة المركزية في وسط وشمال السودان. هذه المجموعة مثلت حاضنةً لصيغة إيديولوجية أحادية للهوية، تطورت لتصبح أداةً للهيمنة. يقول صابر عابدين إن للإيديولوجيا دورًا واضحًا وضوح الشمس في تداول السلطة في السودان. فمن يملك الإيديولوجيا يتحكم في مقاليد الأمور وتصبح هويته هي هوية القطر برمته[66]. بهذه الصيغة تشكلت مؤسسة الجلابة منذ سلطنة الفونج في أوضاع اقتصادية لعبت فيها العقيدة الدينية من جانب، والاستعلاء العرقي المرتبط بالدين وبالعنصر العربي من الجانب الآخر، إضافة إلى استرقاق المنتمين للعنصر الزنجي، بما ينطوي عليه من تراتبية عنصرية، دورًا محوريًا. ويرى البطحاني أن مؤسسة الجلابة هذه، التي أصبحت بحكم الواقع التاريخي ممسكةً بمفاصل الدولة الحديثة، قد امتنعت عن أن توفر أساساً مادياً اقتصاديًا لأرضيةً صالحةً تقوم عليها مؤسساتٌ سياسية/دستورية تكفل المشاركة لكل

[65] "الجلابة" عبارة أطلقها أهل غرب السودان، منذ ما يقارب القرنين، على التجار الوافدين من منطقة الوسط والشمال النيلي في السودان، للعمل بالتجارة في أقاليم غرب السودان. وقد كانت طبقة التجار في مدن أقاليم غرب السودان تتكون في معظمها من هؤلاء. وتنتمي أغلبية هؤلاء التجار الوافدين، إلى قبائل الجعليين، والشايقية، والدناقلة، والمحس، والمسلمية الذين هاجروا من منطقة سكناهم الأصلية على ضفاف النيل في وسط وشمال السودان، إلى أقاليم غرب السودان، للعمل بالتجارة والزراعة وإنشاء الصناعات التحويلية البسيطة. وسبب تسميتهم بـ "الجلابة" إنما تعود أساسا إلى مبتدأ عملهم في أقاليم الغرب بجلب البضائع من "دار صباح"، وهو تعبير يشير به أهل غرب السودان إلى منطقة الوسط والشمال النيلي. ويقول شريف حرير أن هذا اللقب أصبح يُطلق على الشخص المنتمي إلى منطقة السودان النهري الأوسط والشمالي، حتى وإن لم يمارس التجارة بين الغرب ومنطقة الوسط والشمال النيلية. راجع: شريف حرير وتيرجي تفيدت، مصدر سابق ص 76. ويقول محمد سليمان في كتابه "**السودان: حروب الموارد والهوية**" إن فئة الجلابة تمثل أكثر المجموعات الشمالية ثراء إذ تمتع أفرادها بتأثير اقتصادي وسياسي كبير خلال تاريخ السودان الحديث. وقد نشأت هذه الفئة من خلال عمليات التحول التاريخية والاجتماعية بالسودان منذ القرن الرابع عشر. (محمد سليمان، السودان: **حروب الموارد والهوية**، ط3، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2010.

[66] صابر عابدين أحمد، السودان: جدلية التكوين الحضاري والتركيب الإثني وصراع الإيديولوجيا، في: **نسبنا الحضاري، المؤتمر العام السادس لاتحاد الكتاب السودانيين**، الخرطوم، 2013، ص 158.

القوميات في نظام الحكم. ويرى أيضًا أن حصيلة تجربتها في بلورة ذاتية سودانية تقوم على تفاعل محسوس وحي بين شتى الثقافات والقيم، تجربةً غير إيجابية. فأداؤها، وفقًا لتقديره، في مجالات الاقتصاد والسياسة، والهوية، في كل الحقب الديمقراطية والديكتاتورية، كان أداءً متوسطاً. أما أداؤها في فترة حكم الجبهة الإسلامية، برئاسة المشير عمر البشير، في الفترة ما بين العام 1989، والعام 2005، فقد كان دون المتوسط[67]. ويعود هذا التراجع، في تقديري، إلى الدفع بالخطاب الديني الاستعلائي إلى أقصى مدىً له، بواسطة الإسلاميين. ولقد نتج عن هذا الدفع بالخطاب الاستعلائي الاقصائي المصحوب بالآلة العسكرية أن اشتعل الهامش السوداني بالحروب، ما أدخل مؤسسة الجلابة في وضع حرج أصبح يهدد وجود الدولة السودانية نفسها. ومن الملاحظات المهمة التي لاحظها البطحاني أنه:

> كلما تعمقت وتوطدت عملية "تغلغل" الرأسمالي في ما قبل الرأسمالي، دون توفير شروط إعادة إنتاجها في المنظومة ككل، كلما بدا عجز الرأسمالية العربية/الإسلامية، وكلما ضعفت هيمنتها على المنظومة الاجتماعية ككل[68].

ويقول البطحاني أيضًا، إن مسار الأحداث في السودان ظل يشير، بصورةٍ مطردة، لا إلى عجز الرأسمالية العربية/الإسلامية في السودان في إنجاز مهام البناء الوطني، وحسب، وإنما أيضا: "إلى عجزها في إعادة إنتاج شروط هيمنتها على المنظومة الاجتماعية – العرقية في السودان"[69]. فالهيمنة الاقتصادية والثقافية للنخبة النيلية العربية/الإسلامية كانت عاملاً معوقًا في مسيرة بناء الدولة. إذ نتج عن نزعة السيطرة تعويق للتنمية ولفرص توزيع الثروة. كما نتج عنها اضمحلالٌ متنامٍ في الوحدة الوطنية، بسبب الغبن الاجتماعي والإحساس بالظلم.

---

[67] عطا البطحاني، مصدر سابق، ص 74.
[68] المصدر السابق، ص 77.
[69] المصدر السابق، ص 78.

ظلت كل أنظمة الحكم السودانية في حقبة ما بعد الاستقلال، بلا استثناء، تنتهج أسلوب الهيمنة الاقتصادية والثقافية على بقية الأقاليم التي لا تدعي لنفسها انسجامًا كليًا في الثقافة العربية الإسلامية. ولذلك، كلما أوغل النظام المركزي الحاكم في الخرطوم، في الهيمنة "عربياً" و"إسلاميًا"، كلما فقد ثقة أهل الثقافات الأخرى، وفقد ثقة المستنيرين، وأضطر لمزيد من الارهاب والكبت، ومن ثم، كانت النتائج في محصلة البناء الوطني، والسلم الوطني، والوحدة الوطنية، أكثر كارثيةً[70]. وبناء على التلخيص الذي تفضل به البطحاني، لارتباط الإيغال في "العربنة" و"الأسلمة" بتفكك الدولة وتراجعها، يمكن القول إن سؤال الهوية الذي ظل يظفر بإجابةٍ واحدة فقط من القوى التقليدية، ومن الإسلاميين، عبر فترة ما بعد الاستقلال، بحصرهم للهوية في البوتقة "العربية الإسلامية"، قد مثّل عاملاً مركزيًا في تعثر بناء الدولة السودانية، ومن ثم في الاخفاق في تحقيق الوحدة الوطنية، بسبب تفشي النزاعات الجهوية المسلحة، التي بدأت في الجنوب وانتشرت إلى سائر أطراف القطر بعد أن انفصل الجنوب.

ظلت "مؤسسة الجلابة" تمثل قوة اقتصادية وسياسية مهيمنة في السودان الحديث، وهي كما يحكيه عنها مسلكها وتحالفاتها، ظلت قوةً عابرة للتنظيمات السياسية؛ أي أن القوى المختلفة المشكلة لها، لا تنتمي الواحدة منها، بشكل حصري، إلى تنظيم سياسيٍّ بعينه. لاحظ حيدر إبراهيم أن النواب الذين كانوا في برلمانات الحكم الديمقراطي في فتراته (1956–1958) و(1965–1969)، و(1986–1989) أنهم إلى حد كبير نفس النواب الذين شاركوا في المجلس العسكري لنظام الفريق عبود (1958–1964). وهم أنفسهم تقريبا الذين شاركوا في المجلس الوطني الذي أقامه نميري، (1969–1985). وحتى في نظام الإسلاميين الراهن (1989 – 0000). فكثير منهم ينتمي إلى ذات البيوتات التي ظلت تغذي كل تلك البرلمانات بالنواب، المنتخبين، والذين يتم تعيينهم، في كلٍّ من العهود الديمقراطية والديكتاتورية، سواءً

[70] المصدر السابق، نفسه.

بسواء[71]. وتدعم هذه الملاحظة الهامة أن هناك مؤسسة متماسكة بغير شكل تنظيمي معروف، وقد ظلت مهيمنة على الدوام. وأميز ما يميز مسلكها أنها لا تحتمل البقاء بعيدًا عن السلطة، ولا يهمها من هو الذي في السلطة، ولا أي الشعارات يرفع. ما يهمها هو أن تجد لها موضع قدمٍ داخل أي نظام، مهما كانت طبيعته، لتحرس مصالحها. ما يجمع هذه الطبقة هو استخدام مورد الهوية العربية الإسلامية للامساك بمفاصل السلطة والثروة والابقاء على الامتيازات المتوارثة. وتلف حول كوكب هذه الفئة العريضة متعددة الواجهات أقمارٌ مبثوثةٌ في المجال الأكاديمي، وفي الإعلام، وفي الرياضة، وفي الفن. وتعمل كل هذه الأقمار في تناغم أوركسترالي مع تلك الفئة للإبقاء المستمر على الحالة القائمة[72]. فنوعية نظام الحكم لا تعني بالنسبة لهم شيئًا، فالمهم هو أن يكونوا هم جزءًا من السلطة، أو قريبين منها. ولأن السلطة والثروة أصبحت بيد هذه المجموعة النيلية المنتسبة إلى العروبة وإلى الإسلام، فقد نمى بين المنتمين إليها سواء كانوا أغنياء أو فقراء، وجهاء أو غير وجهاء، شعورٌ بالاستحقاق لكرسي الحكم، والاستحواذ على الموارد وعلى الفرص. وبناءً على ذلك، نشأت في داخلها، على الرغم من تقسمها بين تنظيمات سياسية مختلفة، ثقافة المحاباة والمحسوبية والواسطة. هذه الثقافة هي التي ظلت تنهش جسد الدولة الحديثة في السودان منذ أن تحول الحكم من السلطات البريطانية إلى الوطنيين السودانيين.

يمكن القول، بصورةٍ مجملةٍ إن النخب النيلية التي سودنت وظائف البريطانيين عند الاستقلال، أخذت تدير دولة حديثة بعقليةٍ قبليةٍ عشائرية. لم تستطع تلك النخب أن تلعب دور القادة الذين يضربون القدوة في التقيد بحكم القانون، وفي الابتعاد عن المحاباة والمحسوبية. بل على العكس من ذلك، استخدمت تلك النخب العقلية العشائرية متغاضيةٍ عن ضرورة النزاهة والمهنية والشفافية، واستخدمت موارد الدولة، وقدرتها على الوصول إلى مواقع المسؤولية

[71] حيدر إبراهيم، مصدر سابق، ص 52-53 .
[72] حيدر ابراهيم علي، مصدر سابق، ص 52-53.

التشريعية والتنفيذية، لتحقيق أغراض نقيضة تمامًا لمشروع بناء دولة حديثة. فاستنادًا على امساكها بالمواقع المؤثرة في جهاز الدولة ظلت تمارس مسلكها الذي سلكته منذ البداية، وهو دعم تنظيماتها الحزبية، وشراء الجمهور عن طريق منح موارد الدولة بلا استحقاق، وبغير أسس للمحاسيب وللانتهازيين، بغرض شراء الولاء للحزب، واستدامة المقاعد الشخصية في أجهزة السلطة، كالبرلمان ومجلس الوزراء وغيرها. ولقد كان التعامل مع الإقليم الجنوبي، عقب الاستقلال الامتحان الأول للأحزاب التقليدية الشمالية الذي رسبت فيه، حين رفضت دعوة قادة الجنوب للنظام الفيدرالي، وحين استحوذت للشماليين، بنصيب الأسد عند "سودنة" الوظائف البريطانية، وحين فرضت التعريب القسري على الجنوبيين، وحين فضلت أن تختار قوة السلاح في التصدي لمطالب الجنوبيين المشروعة[73].

لم تعترف النخب السودانية الشمالية المرتبطة بالعروبة والإسلام، بالطبيعة المركبة للمجتمعات السودانية، وضرورة استصحاب تلك التعددية الثقافية في إدارة قطرٍ متسمٍ بتنوعٍ، ذي طيفٍ بالغ السعة. فالسودان قطر متعدد الأجناس، متعدد اللغات، متعدد الأديان. ولقد اتفق في نكران التعددية، وفي فرض سياسات "العربنة" و"الأسلمة" القسرية، الحزبان الطائفيان الكبيران، وكذلك الإسلاميون[74]. كذلك سار النظام العسكري للفريق عبود، (1985–1964)، في نفس الوجهة، بل ووصل فيها درجة الإسراف، إذ حاول حمل الجنوبيين على ارتداء زي أهل الشمال، وعلى تبديل أسمائهم بأسماء عربية، وإلغاء عطلة يوم الأحد بالنسبة للمسيحيين منهم[75]. وقد شهدت سنوات حكم الفريق عبود أيضًا أشرس الحملات العسكرية ضد التمرد في الولايات الجنوبية، ما عمق من غبن الجنوبيين[76]. كما أن شعار الدستور الإسلامي ظل مرفوعًا، عبر مرحلة ما بعد الاستقلال، ولم يقف ضده سوى اليساريون وتيار الجمهوريين الإسلامي

---

73 أحمد إبراهيم أبوشوك، **السودان: السلطة والتراث**، مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي، 2012، ص 66-79.

74 لم يصل الإسلاميون إلى السلطة إلا في عام 1989، وحين استلموا السلطة أوصلوا سياسة انكار التنوع إلى مداها الأقصى حين حولوا الحرب بين الجنوب والشمال من حرب جهوية مطلبية إلى حرب دينية جهادية، ما أدى إلى تدخل القوى الدولية وبدء محادثات السلام التي قادت في نهاية تداعياتها إلى انفصال الجنوب عن الشمال في يوليو 2011 عقب استفتاء صوت فيه الجنوبيون لصالح الانفصال بنسبة جاوزت 90%.

75 منصور خالد، مصدر سابق، ص 246.

76 المصدر السابق، ص 72.

الإصلاحي الذي قاده الأستاذ محمود محمد طه، وحوكم بالردة عام 1968، في ظل النظام الديمقراطي، وأعدم بنفس التهمة لاحقاً في عام 1985، كما سلفت الإشارة. وقد حدث ذلك، في فترة حكم جعفر نميري، أثناء ما سمي "تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية". وقدم ذلك أسطع دليلٍ لما يمكن أن يعينه "تطبيق قوانين إسلامية" في دولة حديثة.

مثلت فترة الحكم البريطاني (1898–1956) فاصلاً اضمحلت فيه ثقافة المحسوبية والواسطة والرشوة، التي ترعرعت أصلاً في حضن الحكم الخديوي التركي المصري (1821–1985)، الذي اتسم حكامه بالفساد الشديد. ولكن، عادت هذه الثقافة لتنشط مع بداية الاستقلال، وأخذت تقضي رويدًا، رويدًا، على الميراث البريطاني المتمثل في الالتزام بالقوانين واللوائح الإدارية ورعاية قواعد الشفافية في الإدارة والأداء الحكومي بصورة عامة. فالوظائف العامة أصبحت تمنح للمحاسيب من العشيرة والأقارب. انتشرت هذه الظواهر، حتى أصبح البحث عن هذه "الواسطة" لإنجاز أي عملٍ مكتبي شيئًا طبيعيًا لا يستغربه أحد. فالدخول إلى الكلية الحربية ولكلية الشرطة، مثلا، وهما كليتان ظلتا مرغوبتين لدي الأسر لما تتيحانه للأبناء من فرص أفضل في التوظيف، وفي الرواتب، وفي الوجاهة الاجتماعية، ظل يعتمد، إلى حدٍ كبير، على "الواسطة". وينطبق ذلك على أنواع مختلفة من المهن المغرية التي أصبحت لا تُوصل إليها المؤهلات التعليمية أو المهنية، بقدر ما توصل إليها المحسوبية، و"الواسطة". كما انتشر العبث بقواعد الخدمة المدنية وقوانينها لمنح الأراضي الزراعية، والسكنية، والصناعية، وكذلك الحصول على التراخيص التجارية[77].

ترك البريطانيون للسودانيين دولةً متماسكةً ومستقرة. فالمشاريع التي كانت تديرها الدولة كانت توفر 40% من الدخل العام، في حين كانت الضرائب توفر الـ 60% المتبقية. وكان السودان هو الأفضل في هذه الناحية، مقارنة بغيره، فبقية الدول الإفريقية كانت تعتمد على ما

[77] راجع: شريف حرير وتيرجي تفيدت، مصدر سابق، ص 55 - 58

نسبته 90% من دخلها العام، على الضرائب[78]. يضاف إلى ذلك، أن البريطانيين كانوا حريصين ألا يأخذ التغيير في البنية الاقتصادية منحى راديكاليًا، يؤثر سلبًا على توازن البنى الاجتماعية، وعلى الاستقرار السياسي. ولذلك فقد حرصوا على ألا تقوم طبقة رأسمالية تمتلك الأراضي وتجرد منها الرعاة والزراع[79]. فغالبية سكان الريف السوداني يمارسون اقتصادًا تقليديًا يقع في دائرة اقتصاد الكفاف، ويعتمدون على الأراضي في الزراعة وفي الرعي. ولذلك، ظل أهل الريف ملازمين لأريافهم حتى جرى الإخلال بهذه المعادلة في عهود الحكم الوطني وبدأت المجاعات، وتبعتها، من ثم، هجرة المواطنين من الريف إلى المدينة ونشأت أحزمة الفقر حول المدن. ونتج عن الإخلال بتلك المعادلة في فترة الحكم الوطني، نتيجة للسياسات التنموية الخاطئة وأوليات التنمية الخاطئة، وللحروب والاضطرابات الداخلية، إضافةً إلى موجات الجفاف وفشل المواسم الزراعية، أن تدهورت الحياة الريفية وتدهور البيئة بفعل الرعي الجائر والاحتطاب الجائر، ما أدى إلى تدهور معدلات هطول الأمطار وزيادة التصحر، ما دفع بسكان الريف للهجرة إلى أطراف المدن. ولقد أدت هجرة الريفيين بكثافة شديدة إلى اضعاف درجة التمدن التي حققتها المدن. فقد اضحت متكدسةً بالنازحين، ما جعل إدارتها بكفاءة مسألة بالغة الصعوبة. ففي عام 2009 بلغت نسبة سكان المدن بالنسبة لسكان الريف في السودان 40%[80]، مع ملاحظة أن السودان قطر زراعي ويملك أفضل وأوسع الأراضي ما يقتضي، إن كانت الأمور تدار بصورة صحيحة، أن يكون 80%، على الأقل، من سكانه يعيشون في الريف، وليس 60%. أيضًا وصول نسبة سكان المدن بالمقارنة مع سكان الريف إلى 40% من الحجم الكلي للسكان، في مدن ليس بها صناعات تذكر، يدل على أن طاقة الأيدي العاملة التي هجرت الريف إلى المدينة تذهب في الأعمال الهامشية، وليس في أعمال ذات طبيعة انتاجية. أيضًا، خلق النزوح الكثيف من الريف إلى المدن آثارًا ضارة كثيرة أخرى. فقد ازدادت

---

[78] البطحاني، مصدر سابق، ص 120.
[79] المصدر السابق، نفسه.
[80] محمد سليمان، مصدر سابق.

معدلات الجريمة في المدن، وانتشرت صناعة الخمور البلدية، والمخدرات، وانتشر البغاء، ومن ثم الأمراض الجنسية، وتفاقم التفكك الأسري. وبصورةٍ مجملة ازداد اهتزاز منظومة القيم المرعية في المجتمع وتخلقت ديناميات اجتماعية جديدة ذات انعكاساتٍ سالبة.

يدل مجمل التاريخ السياسي لفترة ما بعد الاستقلال في السودان، متمثلا في الخلاصات العملية للفشل التي تمخض عنها، أن الشعار الإسلامي لم يكن، عبر مراحله المختلفة، سوى قوة لمنح السلطة والثروة للقلة، وحجبها عن الكثرة. تجسدت الهوية في إيديولوجيا ذات خطابٍ مربكٍ قاهر، استند على أرضية يمثل فيها الدين عنصرًا مؤثرًا. حرست الطبقة النيلية الشمالية الممسكة بمفاصل الثروة والسلطة، مصالحها بذلك الخطاب الآسر القاهر، محوّلةً الدولة إلى ضيعة لفئاتٍ بعينها. وحين وصل الإسلاميون أصحاب الصوت الأجهر في رفع الشعار الديني والهوية الإسلامية للجميع، ومارسوا السلطة لمدة وصلت إلى ربع قرن، اتضح من المحصلة العملية لتجربتهم التي تجسدت على أرض الواقع، أن الذي تحقق لم يتعد الثراءِ الفاحش للقلة القليلة جدًا، نظير افقارٍ فظيعٍ للكثرة. انتفعت بالغنى الفاحش بيوتات وأفراد، بعضهم من القدامى، وأكثريتهم من الإسلاميين الذين تكونت ثرواتهم في ربع القرن الأخير نتيجة لسياسات "التمكين" التي سلفت الإشارة إليها. هذا، في حين تشير التقديرات التي قام بها مركز الدارسات الاستراتيجية الممول من الحكومة، أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر قد بلغت في عام 1998، 94%، وتضاعفت تكلفة بند الطعام وحده، للفرد الواحد، 350 مرة[81].

لابد من الاستدراك، أن عام 1999 شهد استخراج البترول وتصديره، وقد انعكس ذلك في تحسن معيشة بعض الشرائح المجتمعية المحدودة في فترة السنوات العشر التي تلت. أما الآن، فبعد انفصال الجنوب، وفقدان ثلثي ريع النفط، وتعمق الدين العام، وتدني سعر العملة بصورة غير مسبوقة، ورفع الحكومة الدعم عن السلع، ما أدى إلى انتفاضة سبتمبر 2013

---

[81] عطا البطحاني، مصدر سابق، ص 223

التي قُمعت بعنفٍ شديد، فإن مستوى الفقر قد عاد إلى مستواه في عام 1998، وربما أكثر. وفي الوقت الذي أثرت فيه القلة وتعمق فقر الأكثرية كانت حروب الهامش تتسع، وكان الصرف على الحرب والأمن يزداد، وكانت سلطة الدولة تتكمش، وتزداد التدخلات الإقليمية والدولية، ما جعل السودان أشبه ما يكون بقطر واقعٍ تحت الوصاية الدولية.

خلاصة:

يقف السودان اليوم على حافة الخطر، إذ تحف به، أكثر من أي لحظةٍ مضت عبر عقود ما بعد الاستقلال، مخاطر التفتيت، وانفراط عقد الأمن، وربما انهيار الدولة المركزية نفسها. لقد فشلت النخب السودانية في أمرين رئيسين: أولهما التنمية الاقتصادية، وثانيهما خلق هويةٍ جامعة للسودانيين، تعترف بالتنوع، الذي هو طبيعة تاريخية أصيلة في القطر السوداني. ولقد تسبب الفشل في هذين المجالين، في فقدان الجنوب عام 2011. كما تسبب، بعد انفصال الجنوب، في انتشار الحروب في الأقاليم الطرفية التي ظلت تشتكي التهميش، وهيمنة المجموعة النيلية المركزية عليها؛ مثل دارفور، وجنوب كردفان، وجنوب النيل الأزرق. ذكر التجاني السيسي، رئيس السلطة الإقليمية في دارفور، وهو المسؤول الحكومي المنوط به تنفيذ بنود اتفاق السلام الذي تم توقيعه في الدوحة، بين جانبٍ من الحركات الدارفورية المسلحة وبين الحكومة، إن الخطر الداهم على السودان يتمثل في الصراعات الجهوية والقبلية. وذكر أن هناك انتشارًا كثيفًا للسلاح، تسببت فيه الحكومة نفسها. ودعا بناءً عليه إلى تقوية القوات المسلحة، حتى لا تصبح جيوش القبائل أقوى منها، مؤكدًا أن كل قبيلة في دارفور أصبحت تملك جيشًا[82].

انتهجت حكومة الإسلاميين (1989–0000)، سياسة الحل الأمني لمشاكلٍ هي في الأساس مشاكل مطلبية جهوية، تتعلق بالاعتراف بالتنوع، وبالتنمية المتوازنة، وبالشراكة في القرار السياسي. كانت على رأس تلك المشاكل مشكلة الجنوب، التي حول نظام الإسلاميين

[82] صحيفة **الرأي العام** السودانية، 10 فبراير 2014.

الحرب الدائرة فيها منذ خمسين عامًا إلى حربٍ دينية، ما قاد في نهاية المطاف إلى فقدان الجنوب. فشلت حكومة الإسلاميين، في العقدين والنصف الماضيين، من عمر حكمها، في إدارة البلاد. تركت حكومة الإسلاميين مشروعها، الذي اتضح لها عدم عمليته، وأضحت لا تملك سوى انتهاج سياسة الإبقاء على سلطتها بأي سبيل. ولقد قادها هذا الوضع لتدخل في اللعبة الأخطر، وهي لعبة شق صفوف أعدائها من جهة، وتسليح القبائل، وخلق المليشيات الموازية للجيش، من الجهة الأخرى، لإحداث التوازنات التي تطيل من عمر سلطتها. أدت تلك السياسات إلى انتشار السلاح بصورةٍ غير مسبوقة، ومن ثم إلى ضعف السلطة المركزية، وضعف الجيش، الذي عملت الحكومة على القضاء على قوميته، ومهنيته، وتحويله إلى مليشيا داعمة لنظام الحكم، منذ البداية، خوف أن ينقلب عليها. كما أضحى القسم الأعظم من الميزانية يذهب إلى قوات الأمن، وقوات الجيش، وقوات الشرطة، والمليشيات المتعددة الأسماء، ما أثر تأثيرًا بالغًا على الحياة المعيشية للمواطنين.

جاء الإسلاميون، حين تسلموا السلطة في السودان، بأحلامٍ عريضة تعدّت حدود القطر السوداني، إلى محاولات تصدير نموذج "الحكم الإسلامي" إلى دول الجوار، ودول الإقليم. فتسببوا في استعداء دول الجوار، ودول الإقليم، وسائر المجتمع الدولي[83]. أصبح السودان في بدايات حكم الانقاذ بؤرةً جاذبةً للراديكالية الإسلامية، فقدم إليه أسامة بن لادن، والارهابي كارلوس، كما قدم إليه جهاديون من مختلف أرجاء العالم الإسلامي. وضع نظام الاسلاميين نفسه في مواجهةٍ عريضةٍ مع دول الجوار، ودول الإقليم، ومع المجتمع الدولي، منذ البداية. وحين أخذ النظام يعي خطورة توجهاته الأولى، وفكر في العدول عنها، كانت النتائج قد تراكمت والإشكالات قد تعقدت، وأصبحت الاستدارة مائة وثمانين درجة أمرًا بالغ الصعوبة، خاصةً بعد أن أصبح الرئيس البشير مطلوبًا للعدالة الدولية، ما عقد الأمور وأغلق المخارج.

---

[83] دخل نظام الإسلاميين في السودان في أزمات علاقات ارتيريا واثيوبيا ومع السعودية ودول الخليج، ومع مصر، ومع الجزائر بسبب دسه أنفه في شؤون تلك الأقطار. راجع: النور حمد: السودان وإيران: رحلة التقارب والمشهد العربي الراهن، **"سياسات عربية"**، العدد الأول – المجلد الأول، مارس 2013، (ص ص 58 -71).

حُكم الإسلاميين الذي أوصل الأمور في السودان إلى حافة الخطر، لا ينبغي أن يتحمل التبعة كلها. فهو لم يكن سوى امتدادٍ لإخفاقاتٍ ارتبطت منذ البداية بخللٍ في البنية العقلية للنخب السودانية التي أنيط بها مشروع بناء دولة ما بعد الاستقلال في السودان، منذ بداية الحكم الوطني في عام 1956. لقد كانت حصيلة الحكم الوطني للنخب السودانية، سلسلة من الأخطاء قاد بعضها إلى الآخر في مسلسلٍ متصل الحلقات، تسبب فيها خلل بنيوي في وعي هذه النخب، بالقطر وبخصائصه النوعية، وفي فهم الديمقراطية كسيرورة ترتبط استدامتها بالاستعداد لإشراك الآخرين، والاستماع إليهم، وتنفيس الاحتقانات الاجتماعية، ومحو المظالم، ومحاربة كل صور الفساد، وتجنب التغييرات الراديكالية المفروضة من فوق. فمن الإشكالات التي أرى أنها لم تناقش بعد، كما ينبغي، إشكالية التعلق بالحداثة، من جانب النخب المتعلمة، التي نشطت في الحركة الوطنية قبل الاستقلال. فالعداء غير الموضوعي، للطائفية وللإدارة الأهلية، والإجراءات التي جرى اتخاذها من جانب اليسار في حقبة نميري، لمحاربة الطائفية، والإدارة الأهلية حطم البنى الاجتماعية الشعبية التي تشكلت تاريخيًا، ما انتهى بالقوى الحديثة لأن تصبح معلقة في الهواء. وانتهى بالجمهور للسقوط في يد الفكر الديني الإخواني.

فُهمت الديمقراطية من القوى التقليدية أنها مجرد اتكاء على السند الطائفي واستخدام صندوق الاقتراع، لممارسة ما يشبه الديكتاتورية المدنية. أما القوى الحديثة فهي لم تمتلك من جانبها الوعي التاريخي الكافي بالديمقراطية، ولا الصبر الكافي على مردوها البطيء في بلدٍ متخلف تنمويًا كالسودان. لقد قاد التأثر بأدبيات اليسار، خاصة اليسار العروبي، إلى طغيان المزاج الانقلابي، وتبرير محاولات القفز على الواقع، ما عقّد الأمور، وحوّل العمل السياسي إلى لعبة مراكز قوى، وأبعده من دوره كوسيلة لتثبيت ركائز الدولة، وإحداث النقلات الاقتصادية والتنموية التي تفتح باب الأمل، وتباعد من ثم بين فئات المجتمع وبين انتهاج اثارة القلاقل للحكومات ما يعين على الاستقرار السياسي ومن ثم الاسراع بخطى التنمية.

ليس هناك وصفة سحرية يمكن تقديمها لحلحلة الوضع المحتقن والمعقد في السودان. ولكن يمكن القول أن السودانيين بمختلف مشاربهم قد وعوا الآن، أو يكادون، خلاصات تجربة نصف القرن والنيف التي أهدرت، وخلقت واقعًا شديد التعقيد، وشديد الخطورة. ولذلك، لربما أمكن القول، إن هذه العقود لم تذهب هدرًا كلها. فهي من ناحية أثمرت في زحزحة البنية العقلية المتصلبة، لدى الجميع، وأنقصت الغرور لدى مختلف الجهات السياسية التي تسببت في كل ذلك الهدر. ويبدو أن مخاض التحولات الكبرى في بناء الأمم، مؤلمٌ وطويلٌ بطبيعته. ولقد حدثت في فبراير 2014 تحولات داخل جسم السلطة الحاكمة، ما يشي باحتمال حدوث انفراجٍ كبير، إن استطاع الإسلاميون أن يتزحزحوا عن عقائدهم المغلقة، ونزعتهم الدينية الاقصائية الحريصة على الانفراد بالسلطة. ولذلك، فإن الأمل مقيدٌ بشروط، إذ لا يجب أن يغيب عن بالنا، أن الأمور تظل مفتوحة على مختلف الاحتمالات.

مثلت حصيلة حقبة ما بعد الاستقلال في السودان، نموذجًا نادرًا جديرًا بالدراسة. فقد وسم هذه الحصيلة التراجع المستمر. استخدمت النخب السودانية، التقليدية منها، والحداثية، جهاز الدولة وتشريعات الدولة، وإعلام الدولة، لإضعاف الحراك المطلبي، وسائر أنشطة المجتمع المدني، عن طريق طرد الأكفاء من المهنيين والعمال غير الموالين للنظام الحاكم عن الخدمة. لقد اشتركت الأنظمة الديمقراطية التي استندت على الولاءات الطائفية وكذلك الأنظمة العسكرية في إدارة البلاد عن طريق خلق شبكات للمصالح المعينة على الإبقاء على السلطة، مهملةً بقية أطراف المعادلة الاجتماعية، التي تمثل ركنًا ركينًا في الاستقرار السياسي، وفي الاستدامة المعافاة للسلطة، بتثبيت العقد الاجتماعي الشامل الذي ينال رضا جميع الشركاء من أهل المصلحة في جهاز الدولة القائمة على المواطنة، وعلى تساوي الفرص. ظلت خطة النخب على الدوام، إما الابقاء على الأوضاع القائمة، بإعادة انتاجها، كما رأينا في ما فعله التقليديون، أو القفز عليها دون دراسة، كما رأينا في ما فعله الحداثيون. أرجعت حقبة ما بعد

الاستقلال، عقارب الساعة في السودان، إلى الوراء، بسبب الدكتاتورية المدنية الملتحفة ثوب الديمقراطية المرتكزة على الطوائف، وبسبب التحديث القسري الفوقي الذي انخرطت فيه قوى اليسار.

لم تحدث في السودان موجة ربيع عربي تذكر، لأن الوعي الشعبي بالوطن قد تشظى نتيجة للتحطيم المستمر لبنى ومرتكزات الدولة الحديثة، ما أدى إلى ظهور ولاءات ما قبل الدولة الحديثة إلى السطح، مرة أخرى. فقد أدى حمل أهل الهامش، المختلفين عرقيًا مع أهل الوسط النيلي، للسلاح إلى انتشار الخوف وسط الأخيرين. ولقد لعبت السلطات الحاكمة على هذه المخاوف، فرضي أهل الوسط بالسلطة القائمة رغم فشلها، خوفًا أن تقع الدولة في أيدي قوى الهامش المسلحة. أيضًا، الشعور الوطني الجامع، والتنظيم الحزبي، والبنيات النقابية، والقدرة التنظيمية التي أنتجت في مجموعها ثورتي أكتوبر 1964، وأبريل 1985، لم تعد هناك.

جاء الإسلاميون إلى السلطة، حين جاءوا قبل ربع قرن من الزمان، بخطةٍ واضحة جداً، ومحددةٍ جدًا؛ وهي ألا تقوم ثورةٌ مرةً أخرى. تم القضاء على العمل النقابي، وتم القضاء على بنيات الأحزاب السياسية، وعلى منظمات المجتمع المدني المستقلة عن سلطة الدولة، وتم احتكارٌ كامل للصحافة، وتم ارغام العقول والكفاءات والخبرات على الهجرة إلى الخارج. في هذا المناخ، انعدمت الفواصل بين الحزب الحاكم والدولة، فاستفرد الإعلام الحكومي بالجمهور، واستفردت مناهج التعليم المؤدلجة دينيًا بطلاب المدارس. كذلك، انحصرت هموم الناس في الحصول على لقمة عيشٍ لم يعد الحصول عليها ممكنًا إلا بشق الأنفس، وتم خلق جمهورٍ جديد زاهدٍ في التغيير، أو غير قادرٍ على تصوره، إضافة إلى تراجع قدرته على أن يجمع على شيء. أيضًا، تم اختراق الأحزاب السياسية وشقها، واستتباعها للنظام، بمختلف الأساليب. وأصبح الحال الماثل، في مجمله، تجسيدًا حيًا للنبوءة ذاتية التحقق؛ أي أن يخلق الإسلاميون واقعًا راضيًا بهم، ليس بسبب انجازاتهم، ولكن بسبب ضمور وعي ذلك الواقع، وتدني مخياله،

وعدم قدرته على أن ينظم نفسه. خلقت النازية، والفاشية، والشيوعية، جمهورها، على ذات المقاس الذي أرادته له، ولكنّ عواملاً لم تكن في حسبان مخططيها ومنفذيها، تسببت في اسقاطها جميعها. فللديكتاتورية والشمولية منطقٌ وحسابات، وللتاريخ منطقٌ وحساباتٌ أخرى.